بنـــك تـونـس و الإمـــارات

Banque de Tunisie et des Emirats

التقرير السنوي

لبنك تونس و الامارات

السـنة المحاسـبية 2022

الجلسـة العامـة العاديـة

27 أفريـل 2023

الفهرس

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة
2. كلمة المديرة العامة
3. المناخ الاقتصادي الدولي و الوطني
4. الحوكمة والمساهمات
5. أهم الأحداث والإنجازات في 2022
6. المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك
7. أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات
8. التقريرين العام و الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022
9. أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات
10. تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022
11. القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية

كلمة رئيس مجلس الإدارة
السيد خليفة علي القمزي

كانت سنة 2022 سنة متميّزة لبنك تونس والإمارات على عديد الأصعدة إذ اقترنت بالاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس البنك والانتقال إلى المقر الجديد، في مجمّع معماري عصري وفسيح يوفّر أفضل ظروف العمل وخدمة الحرفاء، ويعكس تطوّر البنك، كما شهدت نفس السنة تسديد الشغور الحاصل في الإدارة العامة من خلال تعيين مديرة عامّة جديدة وأيضا استحثاث التحوّل الرقمي بتفعيل عديد التطبيقات الحديثة واستنباط منتجات بنكية جديدة، فضلا عن تكثيف استخلاص الديون وتنشيط الترويج التجاري.

وتأتي كل هذه المنجزات لتأصيل مسار البنك وتعزيز مقوّماته وترسيخ مكانته في السوق التونسية بما يؤهله للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة وتكثيف مساهمته في التنمية الاقتصادية وتحقيق ما يصبوا إليه من عوائد مالية وثقة حرفائه.

ولئن كانت الظروف الاقتصادية التي مرّت بها البلاد، كغيرها في عديد المناطق الأخرى في ظلّ أزمة اقتصادية متفاقمة وارتفاع حادّ في الأسعار الدولية وزيادة نسبة التضخم وتقلّص الطاقة الشرائية، غير ملائمة لتناسق النموّ، فإنّ بنك تونس والإمارات توفّق إلى مواجهة انعكاسات هذه العوامل والحدّ من تأثيراتها على معاملاته والتقليص من ارتداداتها على نتائجه المالية.

ويعود الفضل في ذلك إلى متانة الدعائم الأساسية التي ينبني عليها بنك تونس والإمارات منذ أربعين سنة وخبرته المكتسبة وسمعته وحسن تسييره وتفاني العاملين فيه وثقة حرفائه، وهي مكاسب ثمينة يجدر العمل على تعزيزها.

وعلى الرغم من تواصل صعوبة الظرف الاقتصادي، فإنّ الآفاق تبدو واعدة بالنسبة لبنك تونس والإمارات بالاعتماد على كل مؤهّلاته وبتوخّي خطة طموحة لتوطيد أركانه وتسعى بالخصوص إلى التوّجه أكثر فأكثر نحو الانتقال الرقمي بالكامل وبصفة فعالة، تستجيب لتطلّعات الحرفاء، والانخراط بصفة نشيطة ومجدّدة في تمويل مشاريع التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر بما في ذلك من اقتصاد في الطاقة والموارد المائية والحدّ من الانحباس الحراري وحماية المحيط وتحقيق الأمن الغذائي وغيرها وذلك بالمساهمة في توفير التمويلات للمؤسسات الناشئة والمتوسطة وغيرها في هذه القطاعات ومواكبتها بما تستحقه من خبرات سواء بالنسبة لتحقيق المشاريع أو تصميمها أو مرافقة إنجازها.

لقد انطلق بنك تونس والإمارات قبل أن يتحول إلى بنك شمولي في صيغة بنك تنمية يقدم لا فقط الموارد المالية وإنّما أيضا وبالخصوص بوصفه بيت خبرة ومرافقة ساهم في انشاء العديد من المشاريع الناجعة. وها هو في توجهه الجديد، يستعيد فضلا عن صبغته التجارية نفس مهماته التي تأسّس من أجلها، مع مواكبة مجددة للتحوّلات الهامة التي تشهدها تونس والعالم اليوم، في توجه لتدعيم التنمية المستدامة.

ومثلما كان بنك تونس والإمارات سبّاقا منذ تأسيسه في عديد مجالات التمويل، فإنّه اليوم يبادر بالانخراط بكل ثبات في مجالات التحول الرقمي والطاقي والغذائي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة وهو ما يفتح أمامه آفاقا رحبة واعدة.

ومن المهمّ ابراز الدور النشيط الذي يضطلع به في هذا المجال، أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العامة وكافة العاملين في البنك، وإذ أتوجّه إليهم بجزيل الشكر والثناء على ما يبذلون من جهود قيّمة، فإنّي أتمنى لهم جميعا مزيدا من النجاح والتوفيق.

كلمة المديرة العامة
السيدة فريال شبراك

لا شك في أن مرور أربعين سنة لانبعاث بنك تونس والإمارات والذي تزامن مع الانتقال إلى المبنى الرئيسي الجديد, يعد فرصة هامة للإنطلاق في نقلة نوعيّة تهم مختلف الأوجه الإقتصاديّة والإجتماعيّة وذلك من خلال إستنباط توجّه مستقبلي مميّز من أجل تحقيق نتائج أفضل والمساهمة أكثر في النمو الاقتصادي والرّقي الاجتماعي.

ولإن حرص بنك تونس والإمارات خلال سنة 2022 على إحكام التصرّف لمواكبة التطوّرات التكنولوجيّة الحاصلة والتحديّات الإقتصاديّة من خلال التوجّه نحو الرّقمنة لتقديم خدمات ماليّة جديدة ذات قيمة مضافة, فإن هذه الجهود يجب أن تنصهر في رؤية إستراتيجيّة مستقبليّة متكاملة ترمي بالأساس إلى تعزيز الدّور المحوري للبنك كفاعل إقتصادي مميّز في تنمية الشّراكة الإقتصاديّة بين تونس والإمارات العربيّة المتحدة.

إن مايشهده العالم من تداعيات للأزمة الجيوسياسيّة الدوليّة وتأثيرها على الأمن الغذائي وارتفاع أسعار النفط والغاز والمواد الأوّليّة .... يطرح التّساؤل حول البدائل المطروحة على إقتصاديّات الدّول العربيّة ومن ضمنها تـونس, لمجابهة مخاطر الإرتفاع المتزايد لنسب التّضخّم والرّكود الاقتصادي.

فـي هذا السّياق, وجب التذكير بأن المقوّمات الثابتة التي يرتكز عليها بنك تونس والإمارات باعتبار إنبثاقه عن إرادة مشتركة تحدو البلدين من أجل الزيادة في استنباط المشاريع المجدّدة واسنادها بالخبرة ومرافقة إنطلاقها ونموّها, تؤهّله اليوم لاستشراف المستقبل والإنخراط من الآن في المجالات الحيويّة وخاصّة منها الإنتقال الطاقي والحراري والمائي والأمن الغذائي, عبر تمويل مشاريع التّنمية المستدامة والذكاء الإصطناعي والتكنولوجيات الحديثة, مثلما تفضّل بشرحه السيّد رئيس مجلس الإدارة.

وبقدر ما يوفّره توجّه بنك تونس والإمارات نحو الاقتصاد الأخضر والتّحول الطّاقي من توطيد لركائز سياسته التنمويّة, بقدر ما يؤسّس لتوجّه مستقبلي رائد يرتكز على محوري التّحول الرقمي والشمول الاقتصادي في سياسته التجارية لجعله بنكا عصريا متعدّد القنوات يوفّر خدمات ذات قيمة إضافيّة عالية لحرفائه في تونس وخارجها وخاصة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة ويساهم في تعبئة الموارد بشروط تفاضليّة لتمويل تطوّر أصوله وتعزيز قدرته على خلق الثروة.

إن ما يواجهه العالم اليوم من تحدّيات ويشهده من تحوّلات ومانعيشه في تونس من أوضاع جديدة يتطلّب منّا في بنك تونس والإمارات تفاعلا إيجابيا وسريعا وثابتا مع كل هذه المتطلّبات.

ولا يمكن الإستجابة لهذه التطلّعات إلّا بالاعتماد على مهارات رأس المال البشري باعتباره الثّروة الحقيقيّة لتحقيق القيمة المضافة.

لذلك وفي إطار وضع أسس إستراتيجيّة المسؤوليّة المجتمعيّة والبيئيّة للبنك, سنعمل جاهدين على الإستثمارفي الرفع من كفاءة جميع الموظّفين وتحسين بيئة العمل لحثّهم على بذل أفضل ما لديهم وتحفيزهم على الابتكار في مجالات عملهم ممّا يعزّز الإلتزام الجماعي ويوحّد الجهود ويصهر كل الطاقات في مشروع تطوير البنك.

إنّ استراتيجية التطوير للسنوات الثلاث القادمة سوف تؤدي إلى تحول حقيقي للبنك وسوف تمثل سلسلة خلق للقيمة المضافة تنبني على آليات قصيرة ومتوسطة المدى, تضمن العودة إلى الربحية والتوازنات المالية.

وإنّ في إقرار مجلس الإدارة لهذه الخطة لدفع هام لمختلف مكوّنات بنك تونس والإمارات وهياكله وتحفيز لكل العاملين فيه, من أجل المضيّ قدما على درب النجاح.

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

المناخ الاقتصادي الدولي و الوطني

السنة المحاسبية 2022

المنـاخ الدّولـــي

اتسم الاقتصاد العالمي بالتباطؤ بشكل كبير في سنة 2022 (2,9٪ مقابل 5,9٪ في سنة 2021) إلى جانب ارتفاع قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية وخاصة اليورو.

المـناخ الوطنـي

اتسم المناخ الاقتصادي سنة 2022 بالتراجع الذيّ تسببت فيه الأزمات المتزامنة والمتعددة الأبعاد خاصةّ الأزمة الصحية العالمية والحرب الروسية-الأوكرانية ومن أهم انعكاساته نذكر:

- تراجع الاقتصاد الوطني إلى حدود 2,2٪ سنة 2022 مقابل 4,3٪ سنة 2021.
- نمو العجز التجاري ب 25,2 مليار دينار خلال سنة 2022 مقابل 16,2 مليار دينار خلال سنة 2021
- تراجع معدل البطالة إلى 15,6 ٪ خلال سنة 2022 مقابل 17,6٪ خلال سنة 2021.
- انخفاض سعر صرف الدينار في سوق المعاملات ما بين البنوك بنسبة 7,2٪ مقابل الدولار وبنسبة 0,9٪ مقابل اليورو مقارنة بين 2022 و 2021 .
- ارتفاع معدل نسبة السوق النقدية من 6,24% خلال سنة 2021 الى 6,78% خلال سنة 2022.
- تخفيض التقييم السيادي لتونس من قبل وكالة التصنيف موديز بالعملة الأجنبية والعملة المحلية من Caa1 إلى Caa2 مع نظرة مستقبلية سلبية.

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

الحوكمة والمساهمات

السنة المحاسبية 2022

توزيع رأس المال (بالدينار التونسي)

رأس المال	90 000 000
عدد الأسهم	4 500 000
القيمة الاسمية	20
عدد أسهم جهاز أبوظبي للاستثمار	1 750 000
نسبة إمتلاك في رأس المال	38,89%
عدد أسهم الدولة التونسية	1 750 000
نسبة إمتلاك في رأس المال	38,89%
عدد الأسهم دون حق الاقتراع	1 000 000
نسبة الأسهم دون حق الاقتراع	22,22%

حضور الجلسات العامة

وفقا للفصل 12 من العقد التأسيسي للبنك، لكل مساهم الحق في حضور اجتماعات الجلسة العامة والمشاركة في المداولات بشخصه أو عن طريق النيابة شرط أن يكون مالكا لعشرة أسهم على الأقل وأن يدلي بما يثبت هويته وكذلك ملكيته لأسهمه. وكل المساهمين الذين يقل عدد أسهمهم عن هذا العدد يمكنهم الحضور باجتماعات الجلسة العامة على أن ينضموا إلى بعضهم بعضا للوصول إلى العدد المحدد آنفا وأن ينيبوا أحدهم عنهم.

سهم بنك تونس والامارات خلال سنة 2022

رأس المال (ألف دينار)	90 000 000
القيمة الإسمية بالدينار	20
عدد الأسهم	4 500 000
عدد الأسهم المدرجة بالبورصة	1 000 000
الأموال المتداولة (ألف دينار)	555,434
الأسهم المتداولة	489 86
سعر الأعلى (دينار)	7,330
السعر الأدنى (دينار)	5,950
توزيعات الأرباح (دينار)	0

تركيبة مجلس الإدارة

السيّد: خليفة علي القمزي

رئيس مجلس الإدارة

السيّد: فوزي القبلي
عضو مستقل
رئيس لجنة المخاطر

السيّد: حُميد الدّرمكي
عضو مستقل
رئيس لجنة التّدقيق

السيّد:
حمد المزروعي
عضو

السيّدة:
فاطمة شيبوب
عضوة

السيّد:
أحمد المهيري
عضو

السيّد:
عبد الله الحلامي
عضو

السيد:
سعيد الدّرمكي
عضو

السيّدة:
فتيحة الغربي
عضوة

السيّدة:
سيدة مطيطي
عضوة

السيّد:
لُطفي فرادي
عضو

تتولى الإدارة العامة للبنك السيدة فريال شبراك منذ تاريخ 3 نوفمبر 2022.

السيّد خليفة علي القمزي	رئيس مجلس الإدارة
الأعضاء الممثّلين لجهاز أبو ظبي للإستثمار	
السيّد عبد الله أحمد الحلامي	عضو
السيّد سعيد حمد الدرمكي	عضو
السيّد أحمد راشد المهيري	عضو
السيّد حمد مبارك المزروعي	عضو
الأعضاء الممثّلين للدّولة التّونسيّة	
السيّدة فتيحة الـغربي	عضوة
السيّدة سيــدة مــطيطي	عضوة
السيّدة فــاطمة شيــبوب	عضوة
السيّد لطفي فرادي	عضو
الأعضاء المستقلين	
السيّد حُميْـد الدّرمكــي	عضو-رئيس لجنة التدقيق
الســيّد فــوزي القــبلي	عضو-رئيس لجنة المخاطر

مراقبي الحسابات
مكتب نور الهدي هنان CNH
مكتب هشام شقير CHH

عقد مجلس الإدارة 11 اجتماعا خلال سنة 2022 .

وتتولى كتابة المجلس السيدة سلمى الزواري مديرة مكتب التنسيق والمتابعة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لـجنة التّدقيق:

تم إنشاء لـــجنة التّدقـــيق الدّاخـــلي بتـــاريخ 2004/12/07 ويكمن دورها في المساعدة على

- مراقبة اعتماد المبادئ والممارسات المحاسبيّة بالبنك،
- التثّبت من جودة نظـام توفير المعلومـة المـاليّـة ونجـاعتـه وتناسق أنظمة قيس المراقبة والتحكّم في المخاطر،
- مراقبة تنظيم ونجاعة نظام الرقابة الداخليّة وتقييم نقائص ســـير هذا النظـام المثـارة من قبل مختلف هيـاكل البنـك والمكلفين بالتدقيق الخارجي والبنك المركزي التونسي.

تركيبة لجنة التّدقيق:

حُمَيْد الدّرمكي	رئيس اللجنة
لطفي الفرادي	عضو
أحـــمد راشـــد المهـيري	عضو

عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال سنة 2022 .

وتتولـى كتابـة اللجنـة السيدة حنان العبيدي، مديـرة التدقيـق الداخلـي.

لـجنة المـخاطـر:

تم إنشاء لـــجنة المخاطر بتـــاريخ 25 جوان 2012 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:

- وضـع وتحيين سـياسـة التصـرف في المخاطر وضـبط أسقف للمخاطر وحدود العمليّات،
- تحليل ومتابعة مدى تعرّض البنك للمخاطر وخاصّـــة المرتبطة بمخاطر القرض، السّـوق، السّـيولة والمخاطر التّشغيليّة،
- تقييم سـياسـة رصـد المدّخرات ومدى ملاءمة مسـتوى الأموال الذّاتية لنوعيّة المخاطر التي يوجهها البنك،
- اعتماد إجراءات تصـــحيحيّة لإضـــفاء نجاعة أكبر على منظومة التصرّف في المخاطر.

تركيبة لـجنة المـخاطـر:

فـــوزي الـقبلي	رئيس اللجنة
سـعيد حمـد الدّرمكي	عضو
سيـــدة مـــطيطي	عضوة

عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال سنة 2022 .

ويتولـى كتابـة اللجنـة السيد توفيق الخميسي، مدير المخاطر.

لـجنة التّعيينات والتّأجير:

تم إنشاء لــجنة التّعيينات والتّأجير بتــاريخ 27 سبتمبر 2012 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:

- ارساء سياسة التّعيينات والتّأجير لكلّ من رئيس مجلس الإدارة وأعضـــائه واللّجان المنبثقة عنه والادارة العامّة للبنك ومسؤولي الوظائف المهمّة بالبنك؛
- ارســاء سـياســة تعاقب اعضــاء مجلس الإدارة واللجان والادارة العامة ومسؤولي الوظائف المهمّة؛
- إرساء سياسة إدارة وضعيات تضارب المصالح؛
- تعيين اعضـــاء مجلس الادارة واللّجان والادارة العامة ووظائف الرّقابة؛
- إرســاء منهجيّة تقييم أعمـال مجلس الإدارة واللجـان.

تركيبة لـجنة التّعيينات والتّأجير:

حمد مبارك المزروعي	رئيس اللجنة
فاطمة شيبوب	عضوة
ســعيد حمــد الدّرمكي	عضو

عقدت اللجنة 3 اجتماعات خلال سنة 2022 .

ويتولـى كتابـة اللجنـة السيد شكري الماجري ، مديـر رأس المال البشري.

اللجـنة التنفيذية للقرض:

- تم إنشـاء اللجـــنة التنفيذية للقرض في سـنة 2005 وفقا لمقتضـــيات القانون 2001-65 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:
- النظر في نشاط التمويل للبنك وفقا للشروط والاسقف التي يحددها مجلس الإدارة
- تبدي رايها بخصوص التمويلات التالية:
- القروض التي يفوق مبلغها مســتوى يحدده مجلس الإدارة
- القروض للحرفاء الذين تتجاوز تعهداتهم لدى البنك حدا يتم ضبطه من قبل مجلس الإدارة
- قروض إعادة الهيكلة التي يتجاوز مبلغها او مدتها حدودا يتم ضبطها من قبل مجلس الإدارة
- القروض للأشخاص المرتبطين بالبنك
- القروض للأشـــخاص المصـــنفين لدى البنك او في القطاع البنكي

تركيبة اللجنة التنفيذية للقرض:

فريال شبراك	**رئيسة اللجنة**
عبد الله الحلامي	**عضو**
فتيحة الـغربي	**عضوة**

عقدت اللجنة 3 اجتماعات خلال سنة 2022 .

ويتولـى كتابـة اللجنـة السيد حلمي بن شعبان، مديـر القروض.

هذا وتجدر الإشارة بانه خلال اجتماعه المنعقد في 14 ديسمبر 2022 قرر مجلس الإدارة إلغاء اللجنة التنفيذية للقرض.

نظام الرقابة الداخلية

يخضـــع نظام الرقابة الداخليّة لبنك تونس و الإمارات لمنشـــور البنك المركزي عدد 19-2006 و منشـــور البنك المركزي عدد 05-2021 اللّذان يبرزان وظائف الرقابة و مهامّها.

ويندرج نظام الرقابة ببنك تونس و الإمارات ضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاث من :

I. رقابة دوريّة

- **إدارة التدقيق الداخلي :** التي تمثّل المراقبة من الدرجة الثالثة حيث تتولّى الرقابة الدوريّة من خلال إعداد خطّة عمل لثلاث سـنوات تتمّ مراجعتها و تحيينها كلّما إقتضـت الضـرورة ذلك و يتمّ عرض هذه الخطّة و المصادقة عليها من قبل لجنة التدقيق .

تســـعى إدارة التّدقيق الدّاخلي من خلال خطّة عملها للإحاطة بأغلبيّة مراكز المخاطر في البنك و ذلك عبر توصيات تتمّ صياغتها ضمن تقاريرها و متابعة مدى العمل بها.

كما تحرص إدارة التدقيق الداخلي على التنســيق مع هياكل الرقابة الخارجيّة ومراقبي الحســابات والمدقّقين الخارجيين و إعلام لجنة التدقيق بنتائج الرقابة التي تضمّنتها تقاريرهم.

II. رقابة مستمرّة

تشمل الرقابة المستمرّة درجتي الرقابة : الرقابة من الدرجة الثانية و الرقابة من الدرجة الأولى .

1. الرقابة من الدرجة الثانية:

تتولّى الهياكل التالية الرقابة من الدرجة الثانية:

- **الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال :** يحرص الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال على الســهر ومتابعة مدى العمل بمقتضـيات القوانين حيث يتولّى إنجاز عدد من المهام في هذا المجال و إصـدار عدد من مذكرات اليقظة القانونية التي تأخذ بعين الإعتبار المسـتجدّات القانونيّة و يتمّ تضـمين أعمال هذا الهيكل ضـمن تقريرين سداسيّين عملا بالفصل 51 من منشور البنك المركزي التونسي 05-2021.

  كما قام الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال بتحيين الميثاق الخاصّ به خلال سـنة 2022 و تمّت المصـادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

- **إدارة التفقّد :** تقوم إدارة التفقّد ســنويّا بزيارة مختلف فروع البنك و إعداد تقارير تبرز نتائج الرقابة. تضمّ إدارة التفقّد مصلحتين وهما مصلحة المراقبة عن بعد ومصلحة المراقبة على عين المكان.

- **إدارة الرقابة الدائمة:** تقوم هذه الإدارة بعمليات رقابة دائمة وعمليات متابعة النقائص التي تمّ التوصـــل إليها.

  وتتمثّل مهامّ إدارة الرقابة الدائمة في مراقبة قروض الخواصّ والتوظيفات الخاصّة و الإيجار المالي...

2. الرقابة من الدرجة الأولى

تشـــرف إدارة الرقابة الدائمة على الرقابة من الدرجة الأولى من خلال تكليف موظّفين بذلك صـــلب مختلف الإدارات والفروع وذلك بهدف مراقبة صحّة وشموليّة العمليّات المنجزة بها.

التصرّف في المخاطر

تتكون إدارة التصّــرف في المخاطر من دائرة التصّــرف في المخاطر الائتمانية ودائرة المخاطر التشــغيلية والسـوق ومن أهمّ مسـؤوليات إدارة المخاطر التنسـيق بين كافة الإدارات بالبنك لضـمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصــة في مجال مخاطر القرض ومخاطر السـيولة ومخاطر السـوق ومخاطر نسـب الفائدة بشـكل دوري ومنتظم وهي معنية بإعداد توصـيات بتخفيض مسـتويات التعرّض سـواء لبعض الأنشـطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المجمعات التي يشــكّل الحجم الجملي لالتزاماتها نســبة عالية من تدخّلات البنك ويكمن الهدف الرئيســي لإدارة المخاطر في دعم الإدارة العامة لتتمكّن من تحديد المخاطر تحديدا صــحيحا وبالتالي قياسها ثمّ الحدّ منها و مراقبتها بشكل كامل.

وقد نفذت إدارة المخاطر كجزء من مسؤولياتها خلال سنة 2022

- تطبيق نموذج حساب LGD الجديد للشركات وتطوير نماذج حساب LGD وPDلقطاع التجزئة كجزء من مشروع تنفيذ معايير IFRS "9" بالتعاون مع مكتب خارجي
- التقدم في مشــروع التوقي من الديون المتعثرة ومعالجتها موضــوع منشــور البنك المركزي عدد 01-2022
- متابعة تطور المخاطر التشـغيلية ومخاطر الصـرف والسـيولة ومخاطر أسـعار الفائدة وعرض نتائجها على إدارة البنك ولجنة المخاطر
- إنجاز سيناريوهات اختبار الضغط لمخاطر أسعار الفائدة وحساب تأثير هذه السيناريوهات على متطلبات رأس المال
- إطلاق مشروع استمرارية النشاط وإنجاز مرحلة تحليل المخاطر وتحليل التأثيرات على خطوط الأعمال

وتعتزم إدارة التصّرف في المخاطر في سنة 2023 تنفيذ المشاريع التالية:

- إتمام قواعد تحميل البيانات وقواعد احتساب LGD,EAD,PD الخاصة بمشروع "IFRS9"
- وضع سياسة تقبل المخاطر
- احتساب خسائر القرض المتوقعة ECL لقطاع التجزئة لسنة 2022
- مراجعة منظومة الترقيم الداخلي للمؤسسات والأفراد
- تطوير منظومة التصـرف في الأصـول والخصـوم ALMوتقنيات إدارة مخاطر السوق لتحسين تقارير إدارة مخاطر السيولة والسوق وأسعار الفائدة
- استكمال إنجاز مشروع استمرارية النشاط

سياسة رصد المدخرات لتغطية المخاطر:

المدخرات الفردية

تستند سياسة رصد المدخرات الفردية لبنك تونس والإمارات على أحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 وحسب المذكرة للبنوك عدد 93-23 وذلك حسب المخاطر التالية:

- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تستوجب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال المحدودة (صنف 3)
- مخاطر ذات خطورة وشبه مفقودة (صنف 4)

يقع تقييم المدخرات اعتمادا على التصنيف وحسب النّسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

تكون نسب المدخرات على النحو التالي:

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

المدخرات الجماعية

عملا بأحكام المادة 10 مكرر من منشـــور البنك المركزي عدد 91-24 المتعلق بتقســـيم وتغطية المخاطر ومراقبة التعهدات ، وجب تكوين مدخرات عن طريق الخصـم من نتائج السـنة المالية لتغطية المخاطر الكامنة على جميع التعهدات السليمة (صنف 0) وتلك التي تتطلب مراقبة خاصة(صنف 1).
يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات الجماعية على أحكام منشور البنك المركزي عدد 02 لسنة 2023 بتاريخ 24 فيفري 2023
حيث أصـــدر البنك المركزي التونســـي منشـــوره عدد 02 لســـنة 2023 بتاريخ 24 فيفري 2023 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضـــرورية للحد منها، وهو ما يشـــكل تغييرا جذريا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد02 لسنة 2022 بتاريخ 04 مارس 2022 .

❖ تقديم لأهمّ التغييرات:

1. مراجعة نسبة التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك عبر الزيادة في الهامش القار الذي تم العمل به على إثر إصـدار المنشـور سـنة 2021، يخص هذا التحيين أغلبية القطاعات.
2. عدم إدراج سـنة 2020 في احتسـاب نسـب التحول من تعهدات غير مصـنفة (صـنف 0 و1) إلى تعهدات مصـــنفة (صـــنف 2 و3 و4 و5)، وذلك اعتبارا للإجراءات الاســـتثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساسا بتأجيل خلاص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات ومدى تأثيرها على التصنيف الفعلي للحريف.

هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى الخمس (5) سنوات السابقة بهدف تغطية التعهّدات غير المصنّفة (صنف 0 و1) للقطاعات.

3. مراجعة النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 35% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:

- 30 % لشركات البعث العقاري
- 15 % للقروض السكنية

المدخرات الإضـافيّــة

يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات الإضـافيّـة على أحكام منشور البنك المركزي عدد 2013-21 بتاريخ 30 ديسمبر 2013 الذي يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مدخرات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المدخرات كما يلي :

- مدخرات تبلغ 40% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات،
- مدخرات تبلغ 70% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 6 و 7 سنوات،
- مدخرات تبلغ 100% من قيمة التعهدات الصافية التي تفوق اقدميتها 8 سنوات.

ونعني بالتعهدات الصافية، قيمة التعهدات بعد طرح:

← **الفوائـــــد المخصّصة**

- الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التامين ومؤسسات الائتمان.

← **ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها.**

- المدخرات الفردية التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 24-91 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية.

← **مدخرات للمساهمات**

يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات على المساهمات المدرجة بالبورصة بتقييم قيمة الأسهم عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينة للشركة ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

أهم الأحداث والإنجازات في 2022

السنة المحاسبية 2022

المقر الاجتماعي الجديد

اتّسمت سنة 2022 بالانتقال الى مقر اجتماعي جديد وعصري يوفر ظروف مادية وصحية متميّزة للعمل.

تعيين مدير عام جديد للبنك

صادق مجلس الإدارة على تعيين السيدة فريال شبراك المديرة العامة الحالية في 3 نوفمبر 2022 على إثر مناظرة أطلقتها وزارة المالية.

إعادة تقييم الأصول

قام البنك بإعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة 2022 وتم تسجيل إرتفاع للقيمة المحاسبية لهذه الأصول بمبلغ 31,829 مليون دينار مما مكّن البنك من تدعيم الأموال الذاتية وتسجيل زائد إستهلاكات على الاصول بمبلغ 2.160 مليون دينار.

التحول الرقمي للبنك

إنطلق بنك تونس والإمارات خلال سنة 2022 في إنجاز مشروع للتّحول الرّقمي في إطار مسايرة التحوّلات الرّقميّة الهامّة الّتي تعرفها كل المجالات بما في ذلك البنكيّة، ويهدف هذا المشروع إلى إرساء ديناميكيّة تجاريّة تمكّن البنك من مضاعفة وتحسين قاعدة حرفائه والإرتقاء بأصله التّجاري، وذلك من خلال تطوير الخدمات البنكيّة المقدّمة لهم وتنويع قنوات التوزيع.
وترتكز إستراتيجيّة التحوّل الرّقمي للبنك على الإعتماد على تكنولوجيا الـ "MOBILE" و "WEB" .

1/ التّحول الرّقمي لبنك تونس و الإمارات باستعمال تكنولوجيا "MOBILE" :

نجح بنك تونس والإمارات خلال سنة 2022 في :

- تسويق خدمة الفتح عن بعد وبطريقة رقمية لحسابات بنكية للأفراد ذوي الجنسية التونسية .
- تسويق محفظات إلكترونية " Wallet Flouçi" تتيح لحرفاء البنك إجراء عمليات الدفع الالكتروني والسحب من الموزعات الألية المعتمدة مما أهل بنك تونس والامارات أن يكون من أول خمس بنوك تونسية انخرطت في المنظومة الوطنية للدفع الالكتروني «Mobile Paiement»،
- الانخراط في شهر أكتوبر 2022 ومن ضمن أول البنوك التونسية في منظومة المفوترين الكبار «les grands facturiers» والتي تمكن حرفاء البنك من الخلاص الفوري لفواتير استهلاك الماء والكهرباء،
- تسويق خدمة شحن المحفظة الإلكترونيّة باستعمال بطاقة بنكيّة بالدّينار، صادرة عن بنوك أخرى والبريد التّونسي.

2/ التّحوّل الرّقمي للبنك باستعمال تكنولوجيا "WEB":

نجح بنك تونس والإمارات خلال سنة 2022 في :

- تطوير الموقع الإلكتروني " BTENET" بهدف تسهيل وتحسين الخدمات البنكيّة عن بعد .
- الإنخراط في منصّة « **BUNA** » والتي تهدف إلى تعزيز الدفوعات العربيّة في مجالات الإستثمار و التّجارة و التّحويلات الماليّة بين البلدان العربيّة .

نظام المعلومات والتنظيم

- ✓ في إطار استراتيجية التطوير والنّهوض بالبنك وتدعيم قدرته على التموقع كبنك مبتكر ومجدد، تم تحسين التطبيقات الموجودة وتطويرات تطبيقات جديدة.
- ✓ مراجعة بعض المذكّرات التّنظيميّة لتبسيط الإجراءات وتحسين النّجاعة وجودة الخدمات المسداة للحرفاء في كل ما يتعلّق بإسناد القروض والعمليّات البنكيّة، وكذلك إعادة هيكلة بعض اللّجان وخلق لجان جديدة.

رأس المال البشري والتكوين

يحرص بنك تونس والامارات على تطوير مهارات موظّفيه وتنمية حس الانتماء عندهم وذلك عبر إرساء سياسة تأجير تحفيزية وعادلة ترتكز على تثمين النجاح في العمل دون التمييز بين الجنسين.

كما شرع البنك في إرساء استراتيجية إدارة المهارات التطلعيّة لمصاحبة تطوره بمنهجية علمية.

بلغ مجموع رأس المال البشري في موفى سنة 2022 عدد 403 موظفا.

تعتمد استراتيجية تثمين الرأس مال البشري كذلك على سياسة انتداب عادلة وشفافة وسياسة تأطير وتكوين متناسقة مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، حيث تم تنظيم دورات تكوينية في مجالات المهن البنكية وأخرى ترمي الى تعزيز المهارات الإنسانية للموظفين.

توزيع رأس المال البشري حسب الصنف

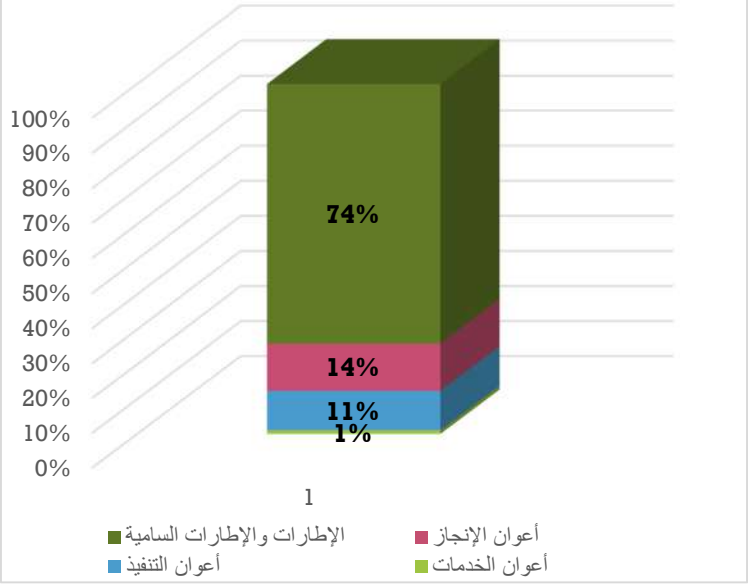

توزيع رأس المال البشري حسب الجنس

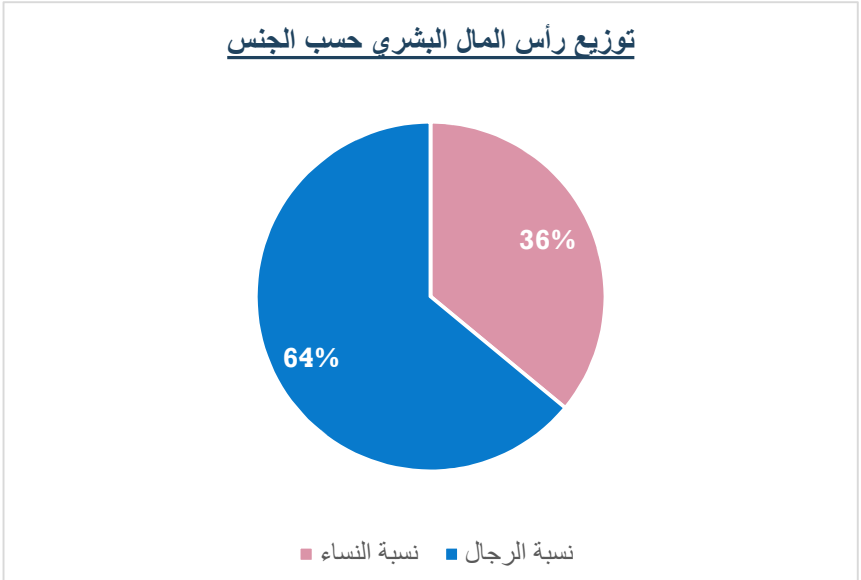

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك

السنة المحاسبية 2022

السياسة المجتمعية للبنك، رافعة للأداء الناجح

يولي بنك تونس والإمارات أهمية خاصة لكل ما من شأنه أن يحسّن الظروف العامة للعمل لموظفيه وكذلك المحافظة على البيئة وذلك عبر إرساء سياسة المسؤولية المجتمعية للبنك والتي تمحورت خلال سنة 2022 فيما يلي:

التدابير الاقتصادية:

إرساء إطار حوكمة من شأنه أن يضمن مصداقية البنك وديمومته من خلال أهم الأعمال التالية:

- ✓ الحرص على استقلالية هياكل الحوكمة
- ✓ الحرص على التمثيل المتوازن للجنسين في هياكل الحوكمة
- ✓ وضع سياسة لحماية المعطيات الشخصية
- ✓ الشروع في تنفيذ استراتيجية رقمنة الخدمات البنكية

التدابير المجتمعية:

يضع البنك العنصر البشري ضمن أولوياته وذلك عبر:

- ✓ ضمان تكافؤ الفرص لكل الموظفين في مسارهم المهني
- ✓ ضمان التوازن الجنسي في التطور الوظيفي نحو مناصب المسؤولية
- ✓ إرساء استراتيجية التصرف في المسار المهني

التدابير البيئية:

يحرص البنك على احترام البيئة من خلال أهم الأعمال التالية:

- ✓ إرساء سياسة شراءات مسؤولة تفضّل المواد المرسكلة لتجهيزات الطباعة
- ✓ ترشيد استعمال الطاقة عبر تقنيات التحكم في الانارة والمياه.

بـنـــك تـونـس و الإمـــارات
Banque de Tunisie et des Emirats

أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات

السـنة المحاسـبية 2022

I. أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات

يتم تقديم جداول مؤشّرات البنك **بحساب الألف دينار**

أهم نسب الربحية والاستغلال

		2022	2021
مؤشر الربحية	الناتج البنكي الصافي / مجموع القروض	%6,52	%7,02
مؤشرات الاستغلال	العمولات المتأتية / مصاريف الأعوان	%77,76	%73,04
	مؤشر الاستغلال	%89,42	%80,22
	مصاريف الأعوان / الناتج البنكي الصافي	%63,76	%56,36
مؤشرات الإنتاجية	مجموع الودائع / عدد الأعوان **(بالألف دينار)**	2 188	2 149
	مجموع القروض / عدد الأعوان **(بالألف دينار)**	2 283	2 202
	الناتج البنكي الصافي / عدد الأعوان **(بالألف دينار)**	149	155
هامش الربح	هامش الوساطة	%3,51	%4,06
	مردودية القروض	%9,52	%9,12
	كلفة ودائع الحرفاء	%5,38	%4,24
	كلفة مجموع الموارد	%6,01	%5,06
النسب القانونية	مؤشر السيولة	%65,84	%282,40
	مؤشر القروض / الودائع	%113,27	%117,68
	مؤشر كفاية رأس المال تيار1	%4,62	%7,33
	مؤشر الملاءة	%8,18	%11,18
مؤشرات نوعية الأصول	مؤشر تغطية الديون المصنفة	%62,13	%60,40
	نسبة الديون المصنفة	%21,20	%18,90

الموازنة بتاريخ 31 ديسمبر 2022

الأصـول	2022/12/31	2021/12/31
الخزينة، والأموال المودعة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	11 070	36 586
مستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية	160 216	167 724
مستحقات على الحرفاء	883 365	853 363
محفظة تجارية	10 818	19 339
محفظة الاستثمار	141 270	110 112
أصول ثابتة	91 412	58 375
أصول أخرى	23 125	28 734
مجموع الأصول	**1 321 276**	**1 274 233**
الخصوم		
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	202 119	149 710
ودائع وأموال الحرفاء	884 237	871 455
إقتراضات وموارد خصوصيّة	101 080	123 118
خصوم أخرى	43 926	41 772
مجموع الخصوم	**1 231 362**	**1 186 055**
الأموال الذاتية		
رأس المال الاجتماعي	90 000	90 000
احتياطات	79 320	47 578
أسهم ذاتية	(840)	(840)
نتائج مؤجلة	(48 560)	(16 889)
النتيجة الصافية	(30 006)	(31 671)
مجموع الأموال الذاتية	**89 914**	**88 178**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**1 321 276**	**1 274 233**

نتيجة البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2022

2021/12/31	2022/12/31	
85 513	89 658	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
25 976	29 982	عمولات دائنة
5 084	3 883	أرباح على عمليات الصرف
1 107	1 260	مداخيل المحفظة التجارية
6 007	8 426	مداخيل محفظة الإستثمار
123 687	**133 209**	**مجموع إيرادات الإستغلال البنكي**
(60 046)	(69 604)	فوائد مدينة وأعباء مماثلة
(537)	(3 129)	عمولات مدينة
(60 583)	**(72 733)**	**مجموع أعباء الإستغلال البنكي**
63 104	**60 476**	**الناتج البنكي الصافي**
(40 172)	(31 267)	مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
(1 896)	1 361	مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار
(35 565)	(38 556)	أعباء الأعوان
(15 060)	(15 520)	أعباء الإستغلال العامّة
(1 783)	(5 736)	مخصّصات إستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة
(31 372)	**(29 242)**	**نتيجة الإستغلال**
(34)	(477)	رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة
(265)	(287)	الأداء على الأرباح
(31 671)	**(30 006)**	**نتيجة الأنشطة العاديّة**
-	-	عناصر خارقة للعادة
(31 671)	**(30 006)**	**النتيجة الصافية**
(9,049)	**(8,573)**	**النتيجة حسب الآسهم(بالدينار)**

تفصيل الأموال الذاتية وتطور مؤشر الملاءة

قدّرت الأموال الذاتية الأســاســية للبنك في 2022/12/31 ب 914 89 ألف دينار مقابل 178 88 ألف دينار في 2021/12/31، وهي مفصّلة كما يلي:

المسمّى	2021/12/31	2022/12/31
رأس المال	90 000	90 000
الإحتياطات	47 578	47 491
فارق إعادة التقييم	-	31 829
أسهم ذاتية	-840	-840
نتائج مؤجلة	(16 889)	(48 560)
النتيجة الصافية	(31 671)	(30 006)
مجمــوع الأموال الذاتيـة	88 178	89 914

في حين بلغ مجموع الأموال الذاتية بإعتبار الأموال الذاتية التكميلية ودون الأخذ بعين الإعتبار لتأثيرات فارق إعادة التقييم مبلغ 760 82 ألف دينار.

تطور مؤشر الملاءة حسب قيمة الأموال الذاتية ومستوى المخاطر الجارية في 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

إحتساب مؤشر الملاءة	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الأموال الذاتية الصافية الأساسية (FPNB)	**46 732**	**76 297**
الأموال الذاتية التكميلية (FPC)	36 093	40 057
الأموال الذاتية التكميلية من الدرجة الأولى	11 000	11 157
الأموال الذاتية التكميلية من الدرجة الثانية	25 093	28 900
الأموال الذاتية الصافية (FPN)	**82 825**	**116 354**
مجموع المخاطر الجارية (RE)	**1 012 087**	**1 040 374**
1- الأصول المرجحة بعنوان مخاطر القرض والمشتقات المالية	**880 035**	**892 569**
1-1 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر القرض	880 035	892 525
2-1 الأصول المرجحة بعنوان المشتقات المالية	0	44
2- الأصول المرجحة بعنوان المخاطر التشغيلية	**107 781**	**103 276**
3- الأصول المرجحة بعنوان مخاطر السوق	**24 271**	**44 529**
3- 1 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر نسبة الفائدة	0	0
3- 2 الأصول المرجحة بعنوان تقلب سعر سندات الملكية	19 084	39 232
3- 3 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر سعر الصرف	5 187	4 795
3- 4 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر التسوية والتسليم	0	503
نسبة 300٪ من التجاوزات المسجلة من خلال المعايير المحددة في منشور البنك المركزي	0	0
مؤشر الملاءة (RS)	**%8,18**	**%11,18**
نسبة الملاءة الدنيا القانونية (RS)	**%10,00**	**%10,00**

1- الموارد

▪ ودائع الحرفاء

بلغت ودائع الحرفاء 888,5 م د في موفى ديسمبر 2022 اي بـــــزيادة قدرت ب **11,6 م د** مقارنة بسنة 2021 متأتيّة أساسا من ارتفاع الودائع لأجل بالدينار بـ **143,0 م د** وتراجع حسابات لآجل بالعملة الأجنبيّة بما قيمته **59,2 م د** و انخفاض الودائع تحت الطّلب بالدينار **ب71,7 م د.**

ودائع الحرفاء	ديسمبر 2022		ديسمبر 2021		الفارق
	المبلـغ	%	المبلغ	%	
حسابات تحت الطّلب	156 785	17,6%	228 438	26,1%	- 71 653
حسابات لأجل	390 857	44,0%	247 926	28,3%	142 931
حسابات إدخار	160 096	18,0%	161 306	18,4%	- 1 210
مجموع الودائع بالدينار	707 738	79,7%	637 671	72,7%	70 067
حسابات تحت الطلب	119 256	13,4%	118 602	13,5%	654
حسابات لأجل	61 477	6,9%	120 640	13,8%	- 59 163
مجموع الودائع بالعملة	180 733	20,3%	239 242	27,3%	- 58 509
مجمـــوع ودائع الحرفاء	888 471	100,0%	876 913	100,0%	11 558

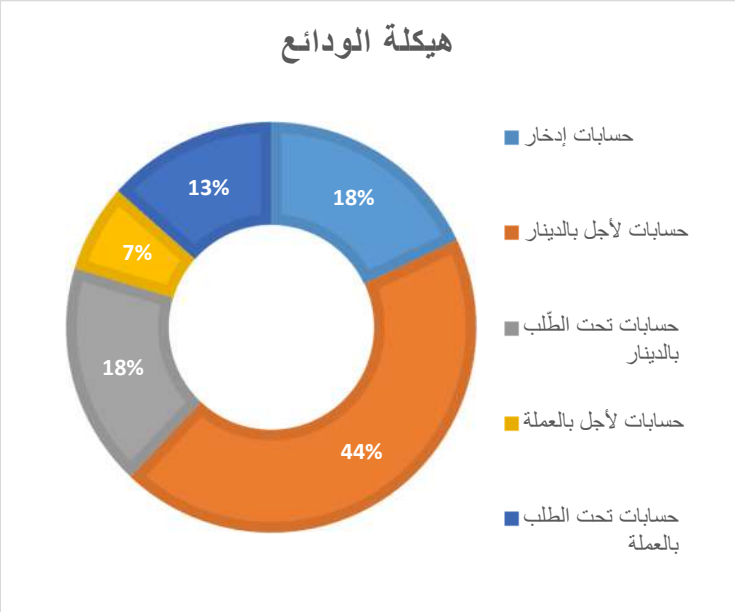

▪ مـوارد الاقتـراض

بلغت الاقتراضات الدّاخلية و الخارجية **293,5 م د** في موفى ديسمبر 2022 مقابل **260,5 م د** في موفى ديسمبر 2021، أي بزيادة تقدر بـ **33,0** م د.

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	الفارق
إقتراضات خارجية	28 856	28 549	307
إقتراضات رقاعية	66 792	87 746	- 20 954
إقتراضات بالعملة الأجنبية في السوق النقدية بما فيها SWAP بالعملة	5 828	32 089	- 26 261
إقتراضات قصيرة المدى من السوق بالدينار و اقتراضات بين البنوك.	192 054	112 124	79 930
مجموع الاقتراضات	**293 530**	**260 508**	**33 022**

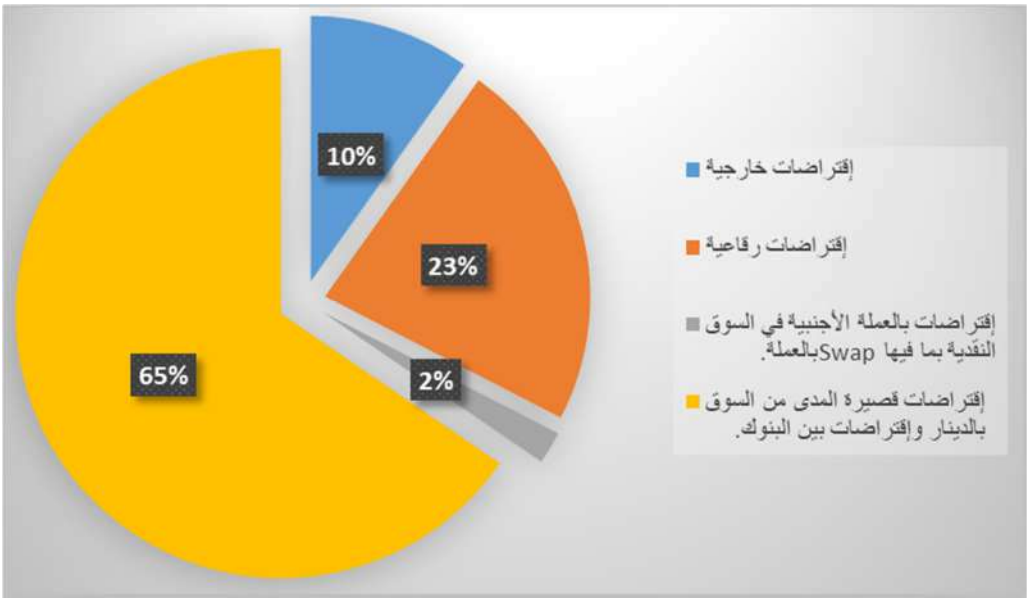

2- التعهدات

بلغ المجموع الخام للتّعهّدات للبنك في 31 ديسمبر 2022 ما يناهز 1 265,4 م د مقابل 1 191,5م د في 31 ديسمبر 2021 أي بتطور يقدّر بـ 6 %.

التعهّـدات	ديسمبر 2022		ديسمبر 2021		نسبة التطور ديسمبر 2022/2021
	القيمة الخام	النسبة %	القيمة الخام	النسبة %	
قروض متوسطة وطويلة المدى للمؤسسات	284 981	%22,52	291 031	%24,42	%2,08-
قروض قصيرة المدى للمؤسسات	316 841	%25,0	298 135	%25,0	%6,27
مجمـــوع القـــروض للمؤسســـات	**601 822**	**%47,6**	**589 166**	**%49,4**	**%2,15**
قروض متوسطة وطويلة المدى للأشخاص	420 773	%33,3	384 589	%32,3	%9,40
قروض قصيرة المدى للأشخاص	16 731	%1,3	15 314	%1,3	%9,52
مجموع القروض للأشخاص	**437 504**	**%34,6**	**399 903**	**%33,6**	**%9,40**
المجمـــوع العـام للقـروض	**1 039 326**	**%82,1**	**989 069**	**%83,0**	**%5,08**
المجمـــوع العـام للإيجـــار المالـي	66 618	%5,3	55 980	%4,7	%18,94
إجمالي التعهدات باستثناء التعهدات خارج الموازنة والمساهمات	**1 105 944**	**%87,4**	**1 045 049**	**%87,7**	**%5,82**
التعهّدات خارج الموازنة (*)	123 100	9,7%	106 409	8,9%	%15,69
إجمالي التعهدات باستثناء المساهمات	**1 229 044**	**97,1%**	**1 151 458**	**96,6%**	**%6,74**
المساهمات	36 421	2,9%	40 077	3,4%	%9,12-
المجمـــوع العـام	**1 265 465**	**100,0%**	**1 191 535**	**100,0%**	**%6,20**

وتتوزّع هذه التعهّدات كما يلي:

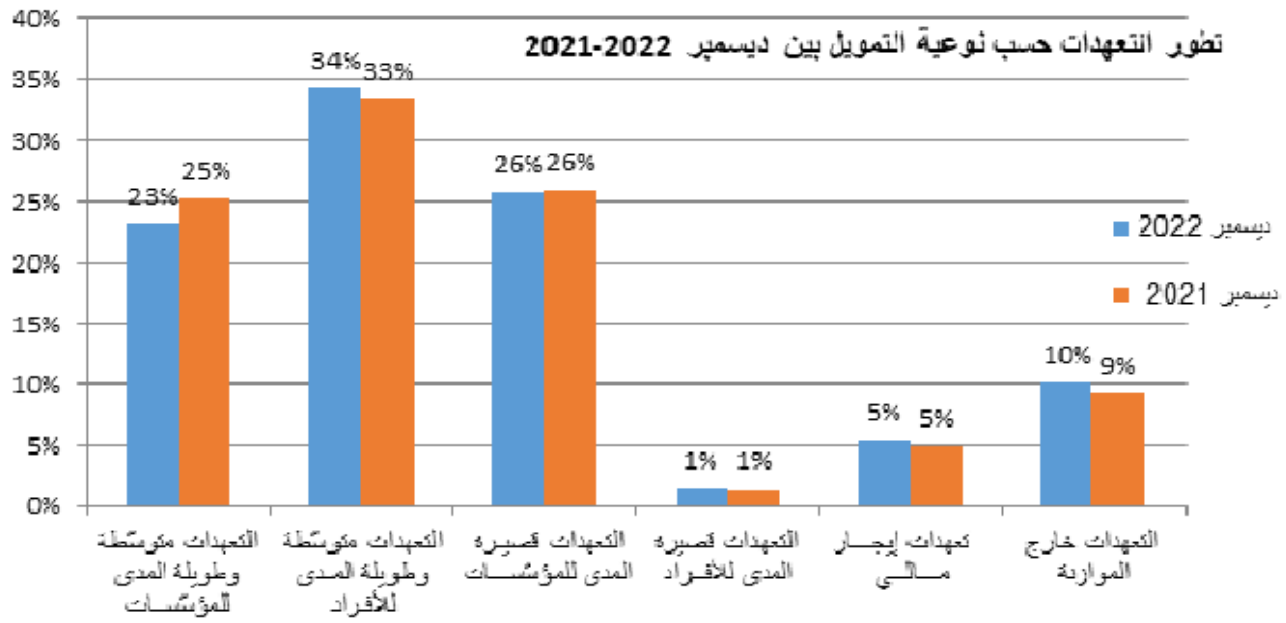

تتوزّع تعهّدات البنك قطاعيّا في 31 ديسمبر 2022 (باستثناء المساهمات) بالمقارنة مع نتائج 31 ديسمبر 2021 كما يلي :

التوزيع القطاعي للتعهدات (2022-2021)

قطـــاع النشـــاط	التعهدات في ديسمبر 2022		التعهدات في ديسمبر 2021		نسبة النموّ 2022 /2021	النسبة المستهدفة المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك
القطـاع السيـاحي	69 899	%6,0	63 424	%6,0	%10,0	4% - 8%
القطاع الصنـاعي	327 125	%26,0	333 609	%29,0	%2,0-	22% - 27%
قطـاع الخدمـات	342 422	%28,0	306 153	%27,0	%12,0	27% - 32%
القـطاع الفـلاحي	24 544	%2,0	15 345	%1,0	%60,0	1% - 2%
قطـاع البعث العقاري	21 580	%2,0	24 825	%2,0	%13,0-	3% - 6%
الافراد (*)	443 476	%36,0	408 103	%35,0	%9,0	30% - 35%

(*) باعتبار الحسابات المدينة

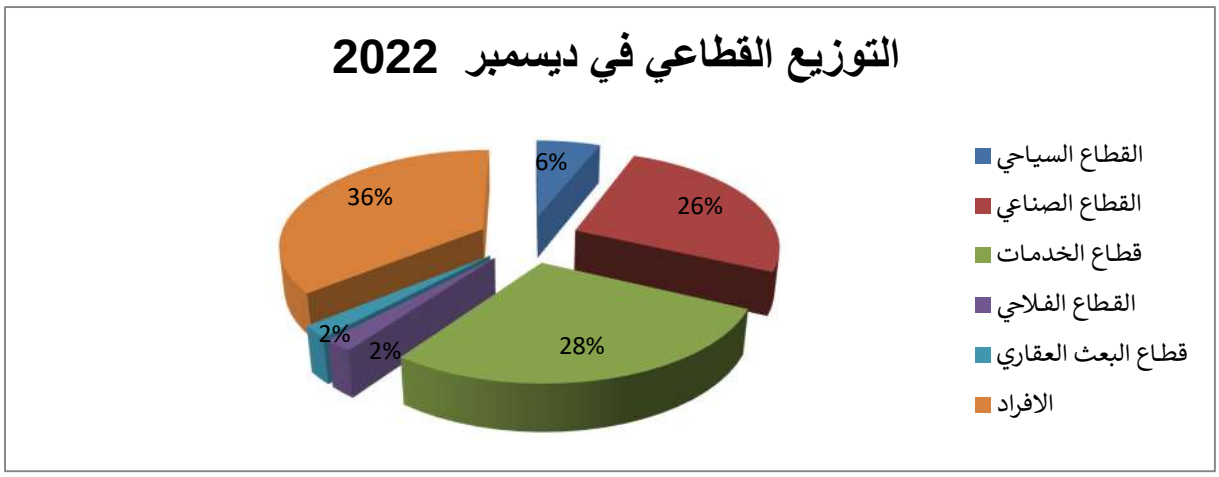

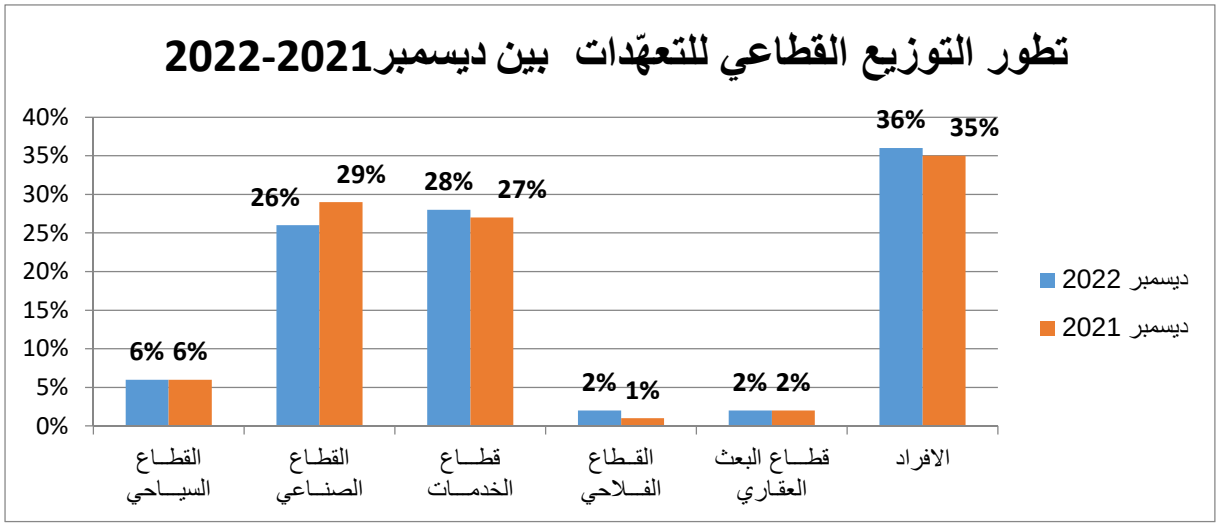

المخاطر الكبرى المتعلقة بالمجمّعات في 31 ديسمبر 2022

يتمتّع 26 مجمّع أو شركة كلّ على حدة بتمويلات تساوي أو تتجاوز 5% من الأموال الذّاتية الصّافية للبنك.

ويمثّل إجمالي المخاطر المتعلّقة بهذه المجمّعات 280 % من الأموال الذاتية للبنك في موفّى ديسمبر 2022.

المجمـــع	التعهدات الصافية 31 ديسمبر2022	التعهدات الصافية 31 ديسمبر 2021	النسبة من الأموال الذاتية في 31 ديسمبر 2022
1	**18 503**	**19 361**	%22
2	**14 887**	**18 323**	%18
3	**14 771**	**13 755**	%18
4	**14 474**	**16 493**	%17
5	**13 545**	**17 142**	%16
6	**12 943**	**14 141**	%16
7	**11 622**	**12 141**	%14
8	**11 751**	**7 827**	%14
9	**10 977**	**10 875**	%13
10	**9 444**	**9 135**	%11
11	**9 135**	**8 411**	%11
12	**9 102**	**9 693**	%11
13	**8 725**	**4 154**	%11
14	**7 050**	**7 628**	%9
15	**6 877**	-	%8
16	**6 634**	**5 782**	%8
17	**6 183**	**6 671**	%7
18	**6 114**	**4 212**	%7
19	**5 456**	**5 963**	%7
20	**5 300**	**4 159**	%6
21	**5 292**	**1 749**	%6
22	**5 062**	**5 477**	%6
23	**4 675**	**4 017**	%6
24	**4 634**	**5 401**	%6
25	**4 580**	**5 597**	%6
26	**4 353**	**9 360**	%5
المجمـــــوع	**232 090**	**227 467**	**%280**

تمثّل التّعهّدات لدى المجّمعات أو الشركات التي تتجاوز 5 % من الأموال الذاتية الصافية للبنك 19% من إجمالي تعهّدات البنك في 31 ديسمبر 2022 وتمثّل هذه التعهّدات 280 % من الأموال الذاتيّة للبنك علما وأن الحدّ الأقصى لهذه التعهّدات حسب منشور البنك المركزي عدد 24-1991 حدد بـ 300%.

3- نتيجة البنك

سجّلت الايرادات البنكية تطوّرا إذ بلغت 133,2 م د في موفى ديسمبر 2022 مقابل 123,7 م د في موفى ديسمبر 2021 ويعود ذلك أساسا الى تطور مداخيل القروض متوسطة وطويلة المدى للأفراد بـ 2,3 م د والعمولات بـ 4,0 م د .

	2022	2021	نسبة النمو
مجموع ايرادات الاستغلال البنكي	133 208	123 687	%7,7
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	72 733	60 583	%20,1
الناتج البنكي الصافي	60 475	63 104	-%4,2

كما سجّلت أعباء الاستغلال البنكي ارتفاعا في موفى ديسمبر 2022 مقارنة مع موفى ديسمبر 2021 ، حيث بلغت 72,7 م د في موفى ديسمبر 2022 مقابل 60,6 م د في موفى ديسمبر 2021 أي بارتفاع بـ 12,1 م د.
و يعود ذلك ارتفاع أعباء على إيداعات الحرفاء بـ 9,9 م د (+25,8%) و العمولات المدينة ب 2,2م د.

	2022	2021	نسبة النمو
هامش الربح من الفوائد	20 054	25 466	-%21,3
العمولات الصافية	26 853	25 439	%5,6
ارباح صافية على محفظة السندات والصرف	13 568	12 198	%11,2
الناتج البنكي الصافي	60 475	63 104	-%4,2

شهد هامش الربح من الفوائد انخفاضا ب 21% ما بين سنة 2022 و2021 بينما سجّلت خلال نفس الفترة العمولات الصّافية و الأرباح الصافية على محفظة السندات والصرف إرتفاعا تباعا ب5,6 % و 11,2%.

	2022	2021	نسبة النمو
الناتج البنكي الصافي	60 475	63 104	-%4,2
مخصّصات المدّخرات	29 907	42 068	-%21.9
أعباء الأعوان	38 558	35 565	%8,4
أعباء الإستغلال العامّة	15 519	15 060	%3,0
مخصّصات إستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	5 736	1 783	%221,7
نتيجة الإستغلال	- 29 245	- 31 372	-6,8%
رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة	473	34	%1291,2
الأداء على الأرباح	288	265	%8,7
النتيجة الصافية	- 30 006	- 31 671	-5,3%

بلغت النتيجة الصافية 30,0- م د في موفي ديسمبر 2022 مقابل 31,7- م د في موفى ديسمبر من سنة 2021 مع العلم أنّه وقع رصد ما قيمته 31,2 م د كمدخّرات صافية على القروض والإيجار المالي والتعهّدات خارج الموازنة منها 10,1 م د مدخّرات إضافية صافية (منشور البنك المركزي عدد 2012-02).

ناتج الاستغلال البنكي على مدى الخمس سنوات الاخيرة

2 022	2 021	2 020	2 019	2 018	
1 321 276	1 274 233	1 198 454	1 128 775	1 142 212	مجموع الموازنة
888 471	876 913	769 336	676 502	643 591	الايداعات
926 934	898 358	829 441	783 172	771 807	القروض
133 208	123 687	106 929	110 621	103 339	الإيرادات البنكية
72 733	60 583	58 060	57 352	53 713	الاعباء البنكية
60 476	63 104	48 869	53 269	49 626	الناتج الصافي البنكي
54 077	50 625	40 885	39 302	33 887	أعباء الاستغلال العامة والأجور
- 30 006	- 31 671	- 17 165	5 913	950	النتيجة الصافية

النسب القانونية على مدى الخمس سنوات الاخيرة

2 022	2 021	2 020	2 019	2 018	
65,84%	282,40%	106,90%	124,60%	90,00%	مؤشر السيولة
8,18%	11,18%	11,48%	13,85%	12,57%	مؤشّر الملاءة
113,27%	117,68%	115,55%	121,05%	146,60%	مؤشر القروض / الودائع

تكلفة المخاطر على مدى الخمس سنوات الأخيرة

	2 018	2 019	2 020	2 021	2 022
القروض المصنفة	137 109	164 642	172 672	218 112	260 654
نسبة التطور	-	20,08%	4,88%	26,32%	19,50%
تغطية القروض المصنفة بالمرصودات والفوائد المخصصة	81 604	84 601	93 605	131 720	161 855
نسبة التطور	-	3,67%	10,64%	40,72%	22,88%
قائم القروض	1 033 552	994 711	1 072 006	1 151 451	1 128 672
نسبة القروض المصنفة	13,3%	16,6%	16,1%	18,9%	21,2%
نسبة تغطية القروض المصنّفة	59,5%	51,4%	54,2%	60,4%	62,1%

التطورات المتوقعة والآفاق المستقبلية

وضع البنك خطّة عمل لتنشيـــط شـــبكة الفـــروع وتنويع الخدمات وقنوات التّوزيع وضمان تحقيق الأهداف المرسومة لسنة 2023 والتي تتمحور حول النّقاط التّالية:

- بعث منتج جديد ليســـاعد الفروع على تعبئة الودائع "حســـاب العائد التدريجي Compte à Rémunération Progressive " وذلك عبر تحفيز الحرفاء على مزيد الإدّخار في شـــكل ودائع تحت الطّلب،
- تكثيف نسق متابعة إنجازات الفروع والعمل على تنشيط الشبكة،
- إعادة هيكلة منظومة الإستخلاص لإضفاء أكثر نجاعة في التّعامل مع الملفّات وتحقيق النتائج المطلوبة
- بعث منتج الفكتورنق ببنك تونس والإمارات واستغلال هياكل البنك الحالية وترويجه عبر الفروع
- مواصلة مشروع التطوير الرقمي للخدمات البنكية.
- تركيز فرع بنكي رقمي «Agence Digitale»
- تطوير خدمة التّحويل الإلكتروني لفائدة الحرفاء من الأشـــخاص الطّبيعيّين على الموقع الإلكتروني "BTENET".
- تفعيل المنصّة الإلكترونيّة «NEO BTE» لمعالجة مطالب القروض للشّركات في كامل مراحله.
- تعزيز منظومة معالجة شكاوى الحرفاء
- إرساء نظام جديد لتقييم شبكة الفروع يعتمد أساسا على تقييم دوري لمساهمتها الفرديّة في النّاتج البنكي الخام.
- اعتماد المعايير المحاسبية الدولية IFRS في سنة 2023 حيث استكملت معظم الاشغال والمعالجات اللازمة.

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

التقريرين العام و الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

السنة المحاسبية 2022

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية
للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022

أفريل 2023

مكتب نور الهدى هنان

عمارة الصفصاف، نهج اليابان

مونبليزير1073 تونس

هاتف: 252 904 71 216 +

الفاكس: 256 904 71 216 +

مكتب هشام شقير

المركز العمراني الشمالي عمارة قرطاج –

1082 تونس

هاتف: 047 297 70 216 +

الفاكس: 122 496 71 216 +

I. التقرير العام لمراقبي الحسابات

مكتب نور الهدى هنان
عمارة الصفصاف، نهج اليابان
مونبليزير 1073 تونس
هاتف: 252 904 71 216 +
الفاكس: 256 904 71 216 +

مكتب هشام شقير
المركز العمراني الشمالي عمارة قرطاج –
1082 تونس
هاتف: 047 297 70 216 +
الفاكس: 122 496 71 216 +

مشروع التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

I. تقرير حول التدقيق في القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جلستكم العامة العادية المنعقدة في 28أفريل 2021، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية لبنك تونس والإمارات «البنك» ، المتضمنة للموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2022, لجدول التعهدات خارج الموازنة، لقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكّرات الإيضاحيّة بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة.

تبرز القوائم المالية الخاضعة للتدقيق سنة 2022 رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية قدره **914 89** ألف دينار بما في ذلك خسائر السنة وبالغة قيمتها **006 30** ألف دينار.

واعتبارا لما أوليناه من عناية في القيام بمهامنا خلصت أشغال التدقيق التي أنجزناها إلى أن القوائم المالية المرفقة بتقريرنا تعكس بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك في 31 ديسمبر 2022، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2- أساس تبرير الرأي

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المناطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية".

نعتبر هيكلا مستقلا عن البنك يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفّرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية كافية وملائمة كما تسمح وتوفّر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا دون تحفظ.

3- مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائل الرئيسية للتدقيق هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاط رئيسية وجب الافصاح عنها في تقريرنا.

3-1-إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **658 89** ألف دينار **982 29** ألف دينار أي بقيمة **640 119** ألف دينار تمثل 90% من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2022.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة و كذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1 «احتساب القروض وعائداتها » و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها ».

رغم أن جل هاته المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :

- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعة ؛
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة ؛
- التأكد من احترام المعيار المحاسبي 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
- القيام من خلال تقنية أخذ العينات إبداء رأي حول قوائم احتساب مداخيل البنك ؛
- القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛
- التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية.

3-2-تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء في تاريخ 31 ديسمبر 2022 قيمة **744 061 1** ألف دينار رصد بشأنها مخصصات بمبلغ **930 146** ألف دينار فيما تبلغ الفوائد المخصصة **449 31**ألف دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 كما وقع تنقيحه بالمناشير اللاحقة. هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1 «احتساب القروض وعائداتها » و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها » و 4-1- 3 « مستحقات على الحرفاء ».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

الفحوصات المنجزة

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي أرساها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات.

و تمحورت أشغالنا حول النقاط التالية :

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقاربة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخيل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛
- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة، واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات ؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقا للقواعد السارية ؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

4- <u>ملاحظات ما بعد الرأي</u>

دون التأثير على رأينا الذّي أبديناه سابقا ضمن الفقرة ع1دد و ع2دد، نلفت انتباهكم إلى النّقاط التالية:

- مثلما ورد بالإيضاح عدد 6 من القوائم المالية والمتعلق بالأصول الثابتة المادية تم تطبيق خلال سنة 2022 المعيار المحاسبي "عدد 05 جديد" الخاص بالأصول الثابتة، الذي يسمح بإمكانية تقييمها باعتماد نموذج إعادة التقييم وذلك بإقرار القيمة الفعلية للأصول، وعادة ما يتم تحديد القيمة المحيّنة للأراضي والمباني بالرجوع إلى وضعية السوق ويتم ضبطها باعتماد تقرير يعده خبير في الغرض.

حيث تولى البنك إعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة 2022 مما أسفر عن تسجيل ترفيع بمبلغ 829 31 ألف دينار في قيمتها المحاسبية تم إدراجها ضمن الأموال الذاتية تحت بند "فارق إعادة التقييم".

- أسند البنك إلى مكتب خارجي مهمة إنجاز جرد مادي لأصوله الثابتة المادية سنة 2021حيث بادر في مرحلة أولى بالقيام بعملية الجرد غير أن أطوار هذه المهمة لم تستكمل ولم تفضي لغاية تدخلنا إلى إعداد تقرير في الغرض.

5- <u>تقرير التصرف</u>

مسؤولية إعداد تقرير التصرف هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية لا يتعداها ليشمل تقرير التصرف وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل عـــ266ـــدد من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات البنك بتقرير التصرف وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها.

إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

ليست لنا ملاحظات بهذا الخصوص.

6- <u>مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية</u>

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية تقدير ما إذا كان البنك قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسبية في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للبنك.

7- مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكيّف الإخلالات بالجوهرية سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير عل الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتداولي البيانات المالية.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.

  إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.

- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلائم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.

- نتولى تقدير مدى ملائمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.

- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة البنك على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئي تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المتعلقة به. وفي صورة ما إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي معلل بشأنه. ترتكز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفّرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط البنك.

- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالايضاحات المصاحبة والتي على ضوئها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.

- نوافي المسؤولين عن الحوكمة برزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.

- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة وواقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.

- نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جدّ نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II. <u>التقرير حول الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى</u>

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1- <u>نجاعة نظام الرقابة الداخلية</u>

عملا بأحكام الفصل 3 من القانون عدد117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر1994 الذي وقع تنقيحه بالقانون 2005-96 المؤرخ في 18 أكتوبر2005 المتعلق بإصدار إعادة تنظيم السوق المالية،

قمنا بتقييم عام حول نجاعة نظام الرقابة الداخلي للبنك. وفي هذا الصدد نذكر بأن مسؤولية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلي كذلك المراقبة الدورية لنجاعته وفعاليته هي مسؤولية الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول نقائص في نظام الرقابة الداخلية والمرتبطة أساسا بعدم نجاعة هياكل الرقابة الدائمة والدورية وافتقارها لأدوات الرصد وأساليب تحليل المخاطر الجارية. وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقارير حول نظام الرقابة الداخلية وتعد هذه التقارير جزءا لا يتجزأ من التقرير العام حول القوائم المالية.

2-<u>احترام مؤشرات المخاطر</u>

- ينص الفصل 9 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018، على ضرورة احترام:

  - مؤشر الملاءة الذي لا يجب ان يقل عن 10 %، يتم احتسابه على أساس القاسم بين الأموال الذاتية الصافية والأصول المرجحة بالمخاطر.
  - مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية على ان لا يقل عن 7%، يتم احتسابه على أساس القاسم بين الأموال الذاتية الأساسية الصافية والأصول المرجحة بالمخاطر.

غير انه لاحظنا، أن البنك لم يتمكن من بلوغ هذه المؤشرات خلال سنة 2022، حيث لم يبلغ مؤشر الملاءة سوى 8,18% في 31 ديسمبر 2022 كما بلغ مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية في نفس الفترة 4,62 %.

إن عدم احترام هذه المؤشرات يعرض البنك لخطايا مالية وفقا للتشاريع الجاري بها العمل وقد قدرت مصالح البنك هذه الخطايا بـ 873 ألف دينار.

- وفقا لمنشور البنك المركزي عدد 2014-14 قمنا بدراسة مؤشر السيولة الذي يبرز أصول سائلة ب 113 57 الف دينار وصافي تدفقات نقدية خارجة ب 746 86 ألف دينار مما نتج عنه تسجيل مؤشر سيولة بـ 65,84 % مخالفا بذلك مقتضيات المنشور المذكور أعلاه الذي ينص على ضرورة احترام نسبة سيولة لا تقل عن 100%.

3-<u>منحة الإحالة على التقاعد ومنحة نهاية الخدمة الممنوحة للمدير العام السابق</u>

تمتع المدير العام المنتهية نيابته بمنحة إحالة على التقاعد إضافة الى منحة نهاية الخدمة وذلك بمبالغ إجمالية خام قدرها على التوالي 378 ألف دينار و35 ألف دينار دون تفويض مسبق من مجلس الإدارة.

4-تطابق مسك حسابات الأوراق المالية للضوابط التنظيمية السارية

عملا بمقتضيات الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، تولينا التثبت من مدى تطابق مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك للوائح الجارية.

تعهد مسؤولية الحرص على تطبيق مقتضيات الفصل المذكور أعلاه ومتابعة تنفيذه إلى الإدارة العامة.

واستنادا للعنايات التي نعتقد بضرورة اعتمادها في إطار تنفيذ الأمر الوارد آنفا، لم نرصد مخالفة تتعلق بتطبيقه.

تونس في 12 أفريل 2023

مراقبي الحسابات

هشام شقير

Hichem CHEKIR
Expert Comptable
Inscrit au Tableau de l'Ordre
des Experts Comptables de Tunisie
Tél: 70 297 047

نور الهدى هنان

CNH
GSM : 99 636 032
39 Av. du Japon
2ème Etage - Apt 2
1073 Montplaisir
Fax: 71 904 256
Expert Comptable-Commissaire aux Comptes
Membre de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

II. التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

مكتب نور الهدى هنان
عمارة الصفصاف، نهج اليابان
مونبليزير 1073 تونس
هاتف: 252 904 71 216 +
الفاكس: 256 904 71 216 +

مكتب هشام شقير
المركز العمراني الشمالي عمارة قرطاج –
1082 تونس
هاتف: 047 297 70 216 +
الفاكس: 122 496 71 216 +

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم

المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

عملا بأحكام الفصلين 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نحيطكم علما بالاتفاقيات والعمليات التالية التي تم إبرامها أو إنجازها خلال سنة 2022 والخاضعة لأحكام الفصول المذكورة.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكّد من احترام الإجراءات القانونية الخاصّة بالتراخيص والمصادقات على هذه الاتفاقيات والعمليات ومن صحة بسطها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات وإنّما إحاطتكم علما بخصوصياتها وشروطها الأساسيّة من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الاتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

I. الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية:

تبلغ قيمة شهائد الإيداع في 31 /2022/12 لشركة سيكاف تونس والإمارات بالبنك 000 6الف دينار كما هو مبين بالجدول التالي:

شهادة الإيداع شركة سيكاف تونس والإمارات	المبلغ	تاريخ الاكتتاب	تاريخ حلول الأجل
شركة سيكاف تونس والإمارات	6 000	28 نوفمبر 2022	30 ماي 2023

II. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا:

أفادنا البنك أن الاتفاقيات التالية المبرمة خلال السنوات المالية الماضية لازالت جارية خلال السنة الحالية كما يلي:

1. قام البنك بإصدار قرض رقاعي بمبلغ يتراوح بين 000 30 و000 50 ألف دينار إثر الحصول على موافقة هيئة السوق المالية تحت عدد 1030-19 بتاريخ 3 أكتوبر 2019 وقع غلقه في 10 جانفي 2020 بمبلغ قدره 850 33 ألف دينار بالمواصفات التالية:

الصنف	المدة	نسبة الفائدة	طرق التسديد
أ	5 سنوات	- 11% - نسبة الفائدة على السوق المالية+ 2,75%	أقساط ثابتة
ب	7 سنوات مع سنتين امهال	- 11,5% - نسبة الفائدة على السوق المالية+ 3,25%	أقساط ثابتة

يبرز الجدول التالي المبلغ المكتتب من طرف شركة الاستخلاص السريع التابعة ونسبة الفائدة خلال سنة 2022

الشركة	المبلغ المكتتب	فائدة 2022
الاستخلاص السريع	120	13

2. قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR الفرعية وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف 874 10ألف دينار لغاية 31 ديسمبر2022. تحصل البنك سنة 2022 بموجب هذه العملية، على مبلغ قدره 120 ألف دينار كفائدة على الاستثمارات ومبلغ قدره 32 ألف دينار بعنوان القيمة الزائدة عند اعادة الاحالة. كما تولى البنك دفع عمولة لفائدة BTE SICAR قدرت بمبلغ قدره 164ألف دينار.

3. كما تتمتع شركة تونس والإمارات ذات رأس مال مخاطرة BTE SICAR بامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات 1.3 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري لـ BTE SICAR في 2022/12/31 ما قيمته 13 ألف دينار.

4. قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31 جانفي 2007 تولى البنك بمقتضاها بعملية ايداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وفي المقابل يتحصل البنك على مبلغ ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

هذه الاتفاقية تم تعديلها في 05 جانفي 2009 وبمقتضاها اصبحت عمولة الايداع 11 ألف دينار باعتبار الأداءات. وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009.

5. تمّ إقرار عمولة توزيع بنسبة 0,4% تدفع ابتداء من سنة 2010 من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات(TES) لفائدة بنك تونس والإمارات وتحدّد قيمة هذه العمولة على مبلغ الأصول الصافية لشركة سيكاف تونس والإمارات. بلغت قيمة هذه العمولة 618 ألف دينار في سنة 2022.

تمت الموافقة على هذا الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 16 ديسمبر 2009.

6. كما قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والامارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والامارات كراء مكتب تمّ وضعه على ذمّة شركة سيكاف تونس والامارات بقيمة كراء تبلغ 500 1 دينارا سنويا وبمقتضاه تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحته 30 متر مربع يقع بمقر البنك. هذا العقد يدوم لمدة 3 سنوات ابتداء من 1 نوفمبر 2006 متجدد ضمنيا.

7. تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TESبامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 256 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري للـ TES في 2022/12/31 ما قيمته 651 ألف دينار.

8. تحصل البنك خلال سنة 2022 على حصته من أرباح شركة سيكاف تونس والإمارات TES بمبلغ 32 ألف دينار.

9. تتمتع الشركة التونسية الامارتية للمساهمات TEPبامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 1.7ألف دينار. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري ل TEP في 2022/12/31 رصيدا دائنا قيمته 9 الاف دينار

10. عقد البنك التونسي الاماراتي اتفاقية مع شركة BTE-SICAR في 22 ديسمبر 2021 تتعلق باستئجار مكتب لصالح هذه الأخيرة من اجل تنفيذ أنشطتها التجارية. ويتعلق العقد بالفترة المفتوحة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2022، قابلة للتجديد كل سنة. تم تحديد مبلغ الإيجار ب 1200 دينار سنويًا باعتبار الاداءات، ويُدفع مقدمًا مع زيادة سنوية تقدر ب 5٪ ابتداءا من السنة الثانية.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 جانفي 2022.

11. أسند بنك تونس والإمارات في سنة 2003إلى شركة "الاستخلاص السريع". تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات وبالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية .تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004. وقد بلغ خلال سنة 2022 مبلغ هذه العمولات 24 ألف دينارا.

كما تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 2.2 ألف دينارا. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري لشركة "الاستخلاص السريع " في 2021/12/31 ما قيمته 157 ألف دينار.

III. <u>الالتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين:</u>

الالتزامات والتعهدات لفائدة المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة عدد 5 من مجلة الشركات التجارية تفصل كالاتي:

1. وقع تحديد مرتب المدير العامّ من طرف مجلس الإدارة المنعقد في 14 مارس2017 والتي تمت مراجعته بالترفيع في 17 ديسمبر 2019 ليبلغ 200 ألف دينار أجرا خاما سنويا ثابتا، إضافة الى ذلك يتمتع المدير العام بسيارة وظيفية مع التكفل بكافة المصاريف المترتبة عن استغلالها.

وهذا و قد بلغت جملة الأجور والامتيازات الخام التي تمتع بها المدير العام السابق خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 4 جويلية 2022 ما قدره 103 ألف دينار.

قام المدير العام السابق بتوظيف مبلغ مالي لمدة سنة بقيمة 500 ألف دينار بداية من 24 مارس 2022 بنسبة قارة ب9,25 % و قدرة الفوائض المنجرة عن هذا التوظيف ب 39 ألف دينار لسنة 2022.

كما قام مجلس الإدارة في 31 اوت 2022 بإسناد منحة استثنائية خام بلغت قيمتها 1,7 ألف دينار لكل من المدرين العامين بالنيابة ا لذين تم تعيينهم للفترة الممتدة من 22 جويلية الى 12 أكتوبر 2022.

في 12 أكتوبر 2022 قرر مجلس الإدارة تعيين عضو مجلس إدارة مفوض لإدارة البنك، و تقاضى على اثرها منحة صافية حددت بـ 5 آلاف دينار من طرف مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 31 جانفي 2023.

هذا و قام مجلس الإدارة في 3 نوفمبر 2022 بتعيين السيدة فريال شبراق بصفتها الرئيسة المديرة العامة الجديدة للبنك. تقاضت بموجبه أجرا خاما جمليا قدره 33 ألف دينارا من تاريخ فاعلية تعيينها إلى موفى ديسمبر 2022.

2. تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور وقع إقرارها في الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 27 أفريل 2022. وقد قدّر المبلغ الخام لمنح الحضور بـ 66ألف دينار.

من جهة أخرى، تمتع أعضاء مجلس الإدارة المنتمون للجان المنبثقة عن المجلس، والمنتمون للجنة القارة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر واللجنة التنفيذية للقرض إضافة الى لجنة التعيينات و التأجير بمكافآت خلال سنة 2022 قدّر مبلغها الخام بـ 114 ألف دينار كما هو مبين بالجدول التالي:

اللجنة	المبلغ (بالدينار)
اللجنة التنفيذية للقرض(*)	22 000
اللجنة القارة للتدقيق الداخلي	44 000
لجنة المخاطرة	36 000
لجنة التأجير	12 000
المجموع	**114 000**

(*) هذه اللجنة لم تعد في حالة مباشرة

يبين الجدول التالي تعهدات البنك تجاه المسيرين في 31 ديسمبر 2022 بالدينار التونسي:

	المدير العام		المدير العام السابق		أعضاء مجلس الإدارة واللجان	
	أعباء سنة 2022	الخصوم في 31 ديسمبر 2022	أعباء سنة 2022	الخصوم في 31 ديسمبر 2022	أعباء سنة 2022	الخصوم في 31 ديسمبر 2022
امتيازات قصيرة المدى	33 256	–	103 390	–	180 000	178 000
امتيازات طويلة المدى	–	–	–	–	–	–
المجموع بالدينار	**33 256**	–	**103 390**	–	**180 000**	**178 000**

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنّه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أيّة اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عـ48-2016المؤرخ في 11جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، الفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 12 افريل 2023

مراقبي الحسابات

هشام شقير

Hichem CHEKIR
Expert Comptable
Inscrit au Tableau de l'Ordre
des Experts Comptables de Tunisie
Tél: 70 297 047

نور الهدى هنان

CNH
GSM : 99 636 032
39 Av. du Japon
2ème Etage - Appt 2
1073 Montplaisir
Fax: 71 904 256
Expert Comptable-Commissaire aux Comptes
Membre de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

III. القوائم المالية لسنة 2022

بنك تونس والإمارات
موازنـة
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

بحساب الألف دينار

الأصـول	الإيضاحات	2022/12/31	2021/12/31
الخزينة، والأموال المودعة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	11 070	36 586
مستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية	2	160 216	167 724
مستحقات على الحرفاء	3	883 365	853 363
محفظة تجارية	4	10 818	19 339
محفظة الاستثمار	5	141 270	110 112
أصول ثابتة	6	91 412	58 375
أصول أخرى	7	23 125	28 734
مجموع الأصول		**1 321 276**	**1 274 233**
الخصوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	8	202 119	149 710
ودائع وأموال الحرفاء	9	884 237	871 455
إقتراضات وموارد خصوصيّة	10	101 080	123 118
خصوم أخرى	11	43 926	41 772
مجموع الخصوم		**1 231 362**	**1 186 055**
الأموال الذاتية			
رأس المال الاجتماعي		90 000	90 000
احتياطات		79 320	47 578
أسهم ذاتية		(840)	(840)
نتائج مؤجلة		(48 560)	(16 889)
النتيجة الصافية		(30 006)	(31 671)
مجموع الأموال الذاتية	**12**	**89 914**	**88 178**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**1 321 276**	**1 274 233**

بنك تونس والإمارات
جدول التعهّدات خارج الموازنة
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

بحساب الألف دينار

الخصوم المحتملة	الإيضاحات	2022/12/31	2021/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة		72 742	52 253
اعتماد مستنندي		18 270	8 495
تعهّدات السّندات		-	-
مجموع الخصوم المحتملة		**91 012**	**60 748**
التعهّدات المقدّمة			
تعهدات التمويل المقدّمة	**14**	48 291	46 084
مجموع التعهّدات المقدّمة		**48 291**	**46 084**
التعهّدات المقبولة			
تعهدات التمويل المقبولة			
ضمانات مقبولة	**15**	670 372	658 621
مجموع التعهّدات المقبولة		**670 372**	**658 621**

بنك تونس والإمارات
قائمة النتائج
للفترة الممتدة من 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2022

بحساب الألف دينار

2021/12/31	2022/12/31	الإيضاحات	الناتج الاستغلال البنكي
85 513	89 658	**16**	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
25 976	29 982		عمولات دائنة
5 084	3 883	**17**	أرباح على عمليات الصرف
1 107	1 260	**18**	مداخيل المحفظة التجارية
6 007	8 426	**19**	مداخيل محفظة الإستثمار
123 687	**133 209**		**مجموع إيرادات الإستغلال البنكي**
(60 046)	(69 604)	**20**	فوائد مدينة وأعباء مماثلة
(537)	(3 129)		عمولات مدينة
(60 583)	**(72 733)**		**مجموع أعباء الإستغلال البنكي**
63 104	**60 476**		**الناتج البنكي الصافي**
(40 172)	(31 267)	**21**	مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
(1 896)	1 361	**22**	مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار
(35 565)	(38 556)	**23**	أعباء الأعوان
(15 060)	(15 520)	**24**	أعباء الإستغلال العامّة
(1 783)	(5 736)		مخصّصات إستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة
(31 372)	**(29 242)**		**نتيجة الإستغلال**
(34)	(477)		رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة
(265)	(287)		الأداء على الأرباح
(31 671)	**(30 006)**		**نتيجة الأنشطة العاديّة**
-			عناصر خارقة للعادة
(31 671)	**(30 006)**		**النتيجة الصافية**
(9,049)	**(8,573)**	**25**	**النتيجة حسب الآسهم بالدينار**

بنك تونس والإمارات
جدول التدفقات النقدية
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

بحساب الألف دينار

	الإيضاحات	2022/12/31	2021/12/31
التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال			
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		130 183	109 695
كلفة الاستغلال البنكي المدفوعة		(80 811)	(60 718)
قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(53 930)	(100 368)
ودائع / سحوبات الحرفاء		19 408	103 134
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(53 280)	(51 365)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات الاستغلال		(3 730)	21 040
الضريبة المدفوعة على الأرباح		(195)	(255)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للإستغلال		**(42 355)**	**21 163**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الإستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		1 210	1 526
إقتناء / تفويت في سندات المساهمة		(22 366)	(15 912)
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة		(267)	(14 335)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الإستثمار		**(21 423)**	**(28 721)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
سداد اقتراضات في السّوق المحليّة		-	30 000
إصدار اقتراضات في السّوق المحليّة		(21 678)	(16 047)
إصدار إقتراضات / سداد إقتراضات خصوصيّة		1 032	6 875
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**(20 646)**	**20 828**
التغيير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية		(84 424)	13 270
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		15 771	2 501
السيولة وما يعادلها من السيولة في نهاية السنة المحاسبية	**26**	**(68 653)**	**15 771**

الإيضاحات حول القوائم المالية

1-مراجع إعداد وتقديم القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات طبقا للقواعد المحاسبة المعمول بها بالبلاد التونسية وخاصة منها القاعدة المحاسبية عدد 01 المؤرخة في 30 ديسمبر 1996 والقاعدة المحاسبية NC 21 المتعلقة بالبنوك والمؤرخة في 25 مارس 1999 وكذلك لتراتيب البنك المركزي التونسي المدرجة ضمن المنشور عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المعدّلة بالمناشير عدد 99-04 و2001-12

2-قواعد المقاييس

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات باعتماد القيمة التاريخية لعناصر الأصول باستثناء الأراضي والمباني التي تمت إعادة تقييمها.

تمت المصادقة خلال سنة 2022 على المعيار المحاسبي الجديد عدد 05 الخاص بالأصول الثابتة، ويتيح هذا المعيار إمكانية تقييم الأصول بإعتماد نموذج إعادة التقييم وذلك بإعتماد القيمة الصحيحة للأصل. وعادة ما يتم تحديد القيمة الصحيحة للأراضي والمباني من خلال إختبار يتم إجراؤه بشكل عام بواسطة خبراء محترفين ومؤهلين.

و قد قام البنك بإعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة 2022,

3- القواعد المحاسبية المعمول بها

3-1- <u>احتساب القروض و عائداتها</u>

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها ثم تحول ضمن الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الإسمية.
تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أوّل دفع للقروض تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقا عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية. تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهريا.

وتسجّل عائدات القروض المصنّفة المتعلقة بالأصول الجارية) صنف 0) أو بالأصول التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأنّ عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول التي لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدّدة) صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلّيا في الآجال المحدودة (صنف 3) والأصول ذات خطورة وشبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91- 24 تخصم من الأصول وتسجّل ضمن بند الفوائد المخصّصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

3-2-إحتساب القروض القصيرة المدى وعائداتها

في إطار توسيع نشاطه، شرع البنك في منح قروض قصيرة المدى بداية من تاريخ حصوله على ترخيص البنك الشمولي. وتسجّل التعهدات قصيرة المدى خارج الموازنة عند الالتزام بها ثمّ تحوّل إلى الموازنة عند سحب الأموال. وتسجّل عائدات هذه القروض عند انقضاء الفترة.

3-3-احتساب الأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي

تسجّل الأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون اعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم وأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند الالتزامات المسندة.

3-4-إحتساب المساهمات وعائداتها

تحتوي المحفظة على سندات استثمار دون غيرها مع العلم بأنّ البنك يحتفظ بهذه السندات مع نيّة التفويت فيها في آجال متوسّطة أو بعيدة. وهي تحتوي على صنفين:

- السندات التي تعتبر استراتيجية للبنك
- السندات المكتتبة في إطار تمويل ومدرجة ضمن اتفاقية التفويت فيها

تسجّل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة عند دفعها وذلك دون اعتبار مصاريف الاقتناء. كما يسجّل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيّتها. وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما يقع الموافقة على توزيعها بصفة رسمية. كما تدرج زائد القيمة للأسهم المفوّت فيها ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها الفعلي.

هذا وقد قام البنك خلال سنة 2018 بتعديل استراتيجيته تجاه بعض مكونات محفظة السندات التجارية بإعادة إدراجها ضمن محفظة الاستثمار. وشملت هذه التعديلات جزء من رقاع الخزينة، الرّقاع والأموال المودعة بصندوق رأس مال مخاطر. وعلى هذا الأساس تمت معالجة المعطيات لسنة 2017 لغاية المقارنة.

3-5-إحتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثمّ تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها.

6-3-تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

3-6-1-مرصودات للقروض

تمّ تقدير المردودات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 حسب المخاطر التالية:

- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تستوجب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال المحدودة (صنف 3)
- مخاطر ذات خطورة وشبه مفقودة (صنف 4)

يقع تقييم المرصودات اعتمادا على التصنيف وحسب النّسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

تكون نسب المرصودات على النحو التالي:

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

قام البنك المركزي بتاريخ 22 جويلية 2015 بإصدار منشور عدد 12-2015 متعلق بإجراءات استثنائية لمساندة المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي:

- ✓ يمكن لمؤسسات القرض الابقاء على التصنيف المعتمد في موفى 2014 و تجميد الاقدمية على معنى الفصل 10 رابعا من منشور البنك المركزي 24-91 بالنسبة للمؤسسات المنتفعة بالإجراءات الاستثنائية.
- ✓ يمكن لمؤسسات القرض تأجيل خلاص اقساط القروض الممنوحة لفائدة المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي بعنوان الاصل والفوائض والتي يحل اجلها خلال سنتي 2015 و2016. ويمكن التسديد انطلاقا من بداية سنة 2017.
- ✓ للانتفاع بهاذه الاجراءات تقدم المؤسسة المعنية مطلبا في الغرض مصحوبا بالقوائم المالية وبالمؤيدات الضرورية التي تفيد تراجع رقم المعاملات بنسبة لا تقل عن 30٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

3-6- 2 -المدخرات الجماعية

❖ فحوى الإجراءات الاستثنائية المتخذة مؤخرا من قبل البنك المركزي التونسي بمقتضى منشوره عدد02 لسنة 2023 وتأثيرها في مستوى المدخرات الجماعية:

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد 02 لسنة 2023 بتاريخ 24 فيفري 2023 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 02 لسنة 2022 والمنشور عدد 01 لسنة 2021.

3-6-3 المدّخـــرات الإضـــافيّـــة

في موفى ديسمبر 2013 , قام البنك المركزي التونسي بإصدار منشور عدد 21-2013 يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مرصودات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المرصودات كما يلي :

- مرصودات تبلغ 40% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات،
- مرصودات تبلغ 70% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 6 و 7 سنوات،
- مرصودات تبلغ 100% من قيمة الأصول التي تفوق اقدميتها 8 سنوات.

ونعني بالمخاطر الصافية، قيمة الاصول بعد طرح:

- فوائـــــد مخصّصة
- الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التامين ومؤسسات الائتمان.
- ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها.
- المرصودات التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 24-91 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية.

وقد بلغ مبلغ المقدر للمخصصات على المدخرات الاضافية للسنة المقفلة في 2022/12/31 بما قيمته 46.726 ألف دينار.

- 3-6-4- مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينه للشركة ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

3-7- <u>عمليات بالعملة الاجنبية</u>

إنّ المعاملات المنفذّة بالعملة يقع معالجتها وفقا لمعيار المحاسبة المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الاجنبية في المؤسسات البنكية (NC 23).
تسجل العمليات المنجزة بالعملة الاجنبية في المحاسبة بصورة منفصلة بمسك محاسبة مستقلة بالنسبة لكلّ عملة مستعملة وتمكنّ هذه المحاسبة الممسوكة حسب نظام القيد المزدوج من التحديد الدوري لوضعية الصرف.

يتمّ في كلّ اقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول وعناصر الخصوم والعناصر خارج الموازنة المسجّلة في كل محاسبة بالعملة الاجنبية وإدراجها في المحاسبة بالعملة المرجعية.

8-3- الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جارية

- بناءات	%2,5
- أثاث المكاتب	%20
- معدّات المكاتب	%10
- معدّات النقل	%20
- التهيئة والمنشئات	%10
- معدات اعلامية	%15
- انظمة اعلامية	%33

يقع تسجيل الاعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى عندما يكون لها انعكاس إيجابي على السنوات المحاسبيّة القادمة ويقع امتصاصها على مدى ثلاث سنوات.

4-الإيضاحات(بحساب ألف دينار)

4-1- الأصـــــول

الإيضاح 1: الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية

يتضمن هذا البند تفصيل الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية إلى غاية 2022/12/31 وهي مفصلة كما يلي:

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
خزينة الفروع بالدينار	4 764	6 067
خزينة الفروع بالعملة	1 489	1 235
البنك المركزي التونسي بالدينار	105	1 765
البنك المركزي التونسي بالعملة	4 712	27 519
المجمـــــوع	**11 070**	**36 586**

الإيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغت جملة المستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية في 2022/12/31 ما قيمته 160.216 ألف دينار مقابل 167.724 ألف دينار في 2021/12/31، وهي موزعة كالآتي:

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
قروض لدى البنوك المحليين	116 742	122 778
قروض لمؤسسات مالية مختصة	43 474	44 946
المجمـــــوع	**160 216**	**167 724**

ويبيّن الجدول التالي توزيع مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
قروض بالعملة في السوق النقدية	29 994	61 294
قروض بالدينار في السوق النقدية	23 810	-
قروض بالعملة (SWAP)	50 352	48 908
قروض في السوق النقدية في إعادة الشراء	-	-
مستحقات لدى البنوك المحليين	2	3
البنوك والمراسلين الأجانب	12 520	12 556
مستحقات متعلقة	64	17
قروض لمؤسسات مالية مختصة	43 474	44 946
المجمـــــوع	**160 216**	**167 724**

الإيضاح 3: مستحقات على الحرفاء

يحتوي هذا البند على المستحقات على الحرفاء وقد بلغت قيمتها 1 061.744 ألف دينارا في 31 ديسمبر2022 مقابل 999.401 ألف دينارا في 2021/12/31 مفصّلة كما يلي

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
حسابات جارية دائنة	82 050	76 365
قروض أخرى للحرفاء	978 188	919 990
قروض لمؤسسات مالية مختصة	1 506	3 046
المجمـــوع	**1 061 744**	**999 401**

ويبيّن الجدول التالي مكونات المجموع الصافي للمستحقات على الحرفاء بعد احتساب الفوائد المخصّصة والمدّخرات:

بحساب الألف دينار

لمسمّى	2022/12/31	2021/12/31
قروض قصيرة الاجل وحسابات مرتبطة (1)	250 368	230 977
قروض طويلة ومتوسطة الاجل وحسابات مرتبطة (2)	662 707	636 081
حسابات جارية دائنة	82 050	76 365
إيجار مالي (3)	66 619	55 978
قيم في الاستخلاص	-	-
المجمـــوع الاجمـــالي	**1 061 744**	**999 401**
فوائـــــد مخصّصة	(31 449)	(20 536)
مـــــدّخـــــرات فرديّة	(85 223)	(69 374)
مـــــدّخـــــرات إضافية	(46 726)	(42 044)
مـــــدّخـــــرات جماعيّة	(14 981)	(14 084)
المجمـوع الصـــافي	**883 365**	**853 363**

(1) تفصل القروض القصيرة المدى كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
قروض القصيرة المدى	195 950	200 666
تسبقات على حساب لأجل	1 999	2 442
فوائد غير مسددة	389	362
أصل غير مسدد	53 172	29 620
فوائد مستخلصة مسبقا	380	311
فوائد للاستخلاص	(1 522)	(2 424)
المجمـــوع	**250 368**	**230 977**

(2) أما بالنسبة للقروض طويلة ومتوسطة المدى والحسابات المرتبطة فهي مفصلة كالاتي :

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
قروض جارية	556 731	547 333
الأصل المستحق	3	1
الأصل غير المسدد	19 706	14 158
فوائد وعمولات غير مسددة	13 435	6 656
فوائد للاستخلاص	10 703	12 424
تسبقه على حسابات جارية	11	11
فوائد مستخلصة مسبقا	-	-
مستحقات في طور النّزاعات	62 118	55 498
المجمـــــوع	**662 707**	**636 081**

(3) في حين تفصل التعهّدات في شكل إيجار مالي كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
قروض جارية	62 376	51 850
الأصل غير مسدد	1 189	1 160
الفوائد غير مسددة	622	354
فوائد جارية	2 414	2 550
فوائد مستخلصة مسبقا	(263)	(189)
مستحقات أخرى	281	253
المجمـــــوع	**66 619**	**55 978**

الإيضاح 4: محفظة السندات التجارية

بلغ إجمالي صافي محفظة السندات التجارية في موفي ديسمبر 2022 ما قيمته 10.818 ألف دينار مفصّلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
سندات ذات دخل ثـابت	**10 453**	**18 788**
رقاع الخزينة- BTA	11 000	19 525
الرقاع	-	-
منحة الإقتناء	(531)	(669)
ناقص القيمة- BTA	(16)	(68)
سندات ذات دخل متغير	**-**	**-**
صندوق رأس مال مخاطر	-	-
حسابات مرتبطة	**365**	**551**
المجموع الخام	**10 818**	**19 339**
المرصودات	-	-
المجموع الصافي	**10 818**	**19 339**

الإيضاح 5: محفظة الاستثمار

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
الرقاعات	42 500	15 500
سندات المساهمة للمجمع	8 107	11 191
سندات المساهمة الأخرى	17 439	17 967
صندوق رأس مال مخاطر	10 875	10 920
رقاعات الخزينة- BTA	67 100	61 100
المجموع الخام	**146 021**	**116 678**
فوائد مستحقة على السندات الرقاعيّة	1 894	743
فوائد مستحقة على المساهمات الأخرى	375	375
فوائد للتلقي على رقاع الخزينة	1 891	2 044
منحة الإقتناء- BTA	(2 739)	(2 147)
تمدّد القيمة- BTA	(181)	(274)
المجموع الخام	**147 261**	**117 419**
المدّخرات	(5 991)	(7 307)
المجموع الصافي	**141 270**	**110 112**

الإيضاح 6: أصول ثابتة

تحتوي الأصول الثابتة للبنك على العناصر المادية الملموسة المستعملة لغايات إدارية ولدعم النشاط. وبلغت القيمة الصافية المحاسبية للأصول المادية الثابتة 91.412 ألف دينارا في 31 ديسمبر 2022 مفصلة كالاتي:

بحساب الألف دينار

الأصول	الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2021	إعادة التقييم (*)	اقتناءات 2022	تفويت/ تصحيح 2022	إعادة التصنيف	القيمة الخام في 31 ديسمبر2022	الاستهلاكات في 31 ديسمبر 2022	القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2022
الأصول غير المادية	**350**	**-**	**2 645**	**-**	**-**	**2 995**	**503**	**2 492**
أصول تجارية	350	-	-	-	-	350	32	318
برمجيات	-	-	541	-	-	541	165	376
رخص	-	-	2 104	-	-	2 104	306	1 798
الأصول المادية	**79 738**	**31 829**	**3 982**	**-**	**-**	**115 549**	**26 629**	**88 920**
الأراضي	4 002	16 600	-	-		20 602	-	20 602
البنـــاءات	8 834	15 229	430	-	41 366	65 859	5 844	60 015
منشاءات في طور الانجاز	41 366	-	-	-	(41 366)	-	-	-
تجهيزات المكاتب	2 087	-	822	-		2 909	1 874	1 035
الإعلامية	10 005	-	2 543	-		12 548	8 325	4 223
وسائل نقل	464	-	-	-		464	380	84
تجهيزات عامة	12 980	-	187	-		13 167	10 206	2 961
المجمـــوع	**80 088**	**31 829**	**6 627**	**-**	**-**	**118 544**	**27 132**	**91 412**

تمت المصادقة خلال سنة 2022 على المعيار المحاسبي الجديد عدد 05 الخاص بالأصول الثابتة، ويتيح هذا المعيار إمكانية تقييم الأصول بإعتماد نموذج إعادة التقييم وذلك بإعتماد القيمة الصحيحة للأصل. وعادة ما يتم تحديد القيمة الصحيحة للأراضي والمباني من خلال إختبار يتم إجراؤه بشكل عام بواسطة خبراء محترفين ومؤهلين.

وعندما ترتفع القيمة المحاسبية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يجب أن يتم الإقرار بالزيادة مباشرة ضمن الأموال الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

وقام البنك بإعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة 2022, وتم تسجيل إرتفاع للقيمة المحاسبية لهذه الوصول نتيجة لإعادة التقييم بمبلغ 31.829 مليون دينار تم تسجيلها محاسبين ضمن الأصول الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

بحساب الألف دينار

	تاريخ الاقتناء	كلفة الإقتناء	جملة الإستهلاكات	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة الصحيحة	فارق إعادة التقييم
أرض محمد بدرة	1982	120 000	-	120 000	2 407 000	2 287 000
بناية محمد بدرة	2007	1 372 379	1 258 185	114 194	3 438 000	3 323 806
فرع مونبليزير	2014	1 011 175	207 976	803 199	1 530 000	726 801
فرع المكنين	2016	478 303	68 756	409 547	1 072 000	662 453
فرع الكرم	2017	574 243	76 322	497 921	904 000	406 079
فرع جربة	2020	741 502	38 576	702 926	1 150 000	447 074
فرع سوسة 2	2010	424 800	132 750	292 050	1 074 000	781 950
فرع مساكن	2010	342 318	102 696	239 622	1 211 000	971 378
فرع بن عروس	2010	267 959	80 388	187 571	641 000	453 429
فرع منوبة	2019	665 197	42 871	622 326	896 000	273 674
فرع النصر	2006	291 704	115 226	176 478	1 112 000	935 522
فرع سوسة	2007	309 541	116 480	193 061	1 105 000	911 939
فرع صفاقس	2007	527 152	177 637	349 515	1 152 000	802 485
فرع بنزرت	2008	380 300	122 550	257 750	1 031 000	773 250
فرع المنزه 4	2012	653 136	183 019	470 117	1 327 000	856 883
فرع العوينة	2012	535 055	133 764	401 291	1 262 000	860 709
أرض مدينة العلوم	2003	1 795 747	-	1 795 747	7 108 000	5 312 253
المقرالإجتماعي بالمركز العمراني الشمالي	2022	41 788 590	710 023	41 078 567	43 120 000	2 041 433
أرض ديار النور بالمنار	1993	2 080 843	-	2 080 843	11 082 103	9 001 260
المجمـــوع		**54 359 944**	**3 567 220**	**50 792 724**	**82 622 103**	**31 829 379**

الإيضاح 7: أصول أخرى

بلغت قيمة الأصول الأخرى في 2022/12/31 ما قدره 23.125 ألف دينارا مقابل 28.734 ألف دينارا في 2021/12/31 مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
قروض وتسبيقات للموظفين	4 413	4 908
الدولة والجماعات المحلية	1 133	1 309
مدينون آخرون	16 405	20 965
اعباء مؤجلة	-	313
عمليات نقدية	547	592
قروض على كاهل الدولة	627	647
المجموع	**23 125**	**28 734**

4-2- الخصـــــوم

الإيضاح 8: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغت قيمة إجمالي الودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في موفى ديسمبر 2022، 202.119 ألف دينارا مقابل 149.710 ألف دينار في 2021/12/31 مثلما هي مبينة بالجدول التالي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
اقتراضات وإعادة التمويل لدى البنك المركزي بالدينار	37 000	10 000
اقتراضات لدى السوق النقدي بالعملة الصعبة	55 759	77 360
اقتراضات لدى السوق النقدي بالدينار	57 366	41 764
اقتراضات بين البنوك في إعادة الشراء	47 584	14 765
البنوك والمراسلين الأجانب	3	40
مستحقات مرتبطة	173	324
أموال لدى المؤسسات المالية المختصة	4 234	5 457
المجموع	**202 119**	**149 710**

الإيضاح 9 : ودائع وأموال الحرفاء

يحتوي هذا البند على إيداعات الحرفاء تحت الطلب والإيداعات الأخرى، وقدرت قيمها الجمليّة في 2022/12/31 ب 884.237 ألف دينارا مقابل 871.455 ألف دينار في 2021/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
ايداعات تحت الطلب	549 404	519 389
ايداعات أخرى	334 833	352 066
المجموع	**884 237**	**871 455**

ويبرز الجدول الموالي مختلف أرصدة مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
ايداعات لأجل بالدينار	273 356	231 426
ايداعات لأجل بالعملة الصعبة	61 477	120 640
حساب جاري لاشخاص طبيعيين	41 487	34 342
حساب جاري لاشخاص معنويين	61 176	141 471
حساب ادخار	160 096	161 306
حساب جاري لأشخاص مهنيين بالعملة	9 443	8 920
ايداع بالدينار قابل للتحويل	5 808	4 025
شهادة إيداع	117 500	16 500
حساب خاص بالعملة الأجنبية	-	-
حسابات تجارة عالمية	110	321
ايداعات للأشخاص غير مقيمين	54 418	55 040
ودائع أخـــرى	99 366	97 464
المجموع	**884 237**	**871 455**

الإيضاح 10 : اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ إجمالي الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك إلى غاية 2022/12/31 ما قدره 101.080 ألف دينارا مقابل 123.118 ألف دينار في 2021/12/31، مفصلة كما يلي:

وتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك على النحو التالي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
الاقتراضات الخارجية	28 857	28 549
اعباء مالية للدفع	-	-
قرض رقاعي	66 792	87 746
قروض أخرى	-	-
قروض	**95 649**	**116 295**
اعباء مالية متعلقة بالقرض الرقاعي	5 431	6 823
مرتبطة التكاليف المالية	**5 431**	**6 823**
المجموع	**101 080**	**123 118**

الإيضاح 11: خصوم أخرى

بلغت القيمة الجملية لهذا البند 43.926 ألف دينارا في 2022/12/31 مقابل 41.772 ألف دينارا في 2021/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
مؤسسات اجتماعية	2 960	2 297
موظّفون	9 844	8 105
الدولة والجماعات المحلية	2 860	2 566
دائنون آخرون	26 840	26 614
قيم مستحقة بعد الاستخلاص	1 422	2 280
المجموع	**43 926**	**41 772**

4-3- الأمـــــوال الذاتيـــــة

الإيضاح 12: الأمـوال الذاتيـة

قدّرت الأموال الذاتية للبنك الموقوفة في 2022/12/31 ب 89.914 ألف دينار مقابل 88.178 ألف دينار في 2021/12/31، وهي مفصّلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
رأس المال	90 000	90 000
الإحتياطات	47 491	47 578
فارق إعادة التقييم	31 829	-
أسهم ذاتية	(840)	(840)
نتائج مؤجلة	(48 560)	(16 889)
النتيجة الصافية	(30 006)	(31 671)
مجمـــوع الأمـوال الذاتيـة	**89 914**	**88 178**

4-4- التعهّدات خارج الموازنة

الإيضاح 13: ضمانات، كفالات مقدّمة

يشمل هذا البند الضمانات والكفالات المقدمة من طرف البنك وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
ضمانات لفائدة الحرفاء	54 074	51 476
ضمانات لفائدة مؤسسات بنكية	169	169
القيمة المتبقية الايجار المالي	18 499	608
المجمـــوع	**72 742**	**52 253**

الإيضاح 14: التعهّدات التمويل المقدمة

بلغت جملة تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء 48.291 ألف دينار في موفى ديسمبر 2022, مقابل 46.084 ألف دينار في موفى ديسمبر 2021 :

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
تعهدات التمويل الحرفاء	48 291	46 084
المجمـــوع	**48 291**	**46 084**

الإيضاح 15: الضمانات المقبولة

بلغت جملة الضّمانات المقبولة في موفى ديسمبر2022 ما قيمته 670.372 ألف دينار مقابل 658.621 ألف دينار موفى ديسمبر 2021.

4-5- قائمـــــة النتائـــــج

الإيضاح 16: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

سجّلت مداخيل البنك المتأتية من الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة خلال السنة المحاسبية المقفولة في 2022/12/31 تطور بحوالي 4,8 % مقارنة بالسنة الماضية، حيث مرّت من 85.513 ألف دينار إلى 89.658 ألف دينار وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
عمليات مع البنوك	1 593	943
عمليات مع الحرفاء	88 065	78 813
مداخيل متعلّقة بالإيجار المالي	-	5 753
عمـــــولات على تعهدات	-	4
المجمـــوع	**89 658**	**85 513**

ويبرز الجدول التالي توزيع المداخيل حسب المكونات:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
مداخيل عمليات مالية بين البنوك	1 593	943
فوائد على القروض	82 155	78 813
مداخيل متعلّقة بالإيجار المالي	5 910	5 753
عمـــــولات على تعهدات	-	4
المجمـــوع	**89 658**	**85 513**

الإيضاح 17: أرباح عمليات الصرف

يتضمن هذا البند أرباح عمليات الصرف المحقّقة إلى غاية 2022/12/31:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
أرباح عمليات الصرف	3 883	5 084
المجمـــوع	**3 883**	**5 084**

الإيضاح 18: مداخيل محفظة السندات التجارية

يتضمن الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة السندات التجارية في موفى ديسمبر 2022، وتجدر الإشارة إلى أنه تبعا لسياسة البنك المعتمدة في مجال التوظيفات تمت معالجة المعطيات المقفلة في 2021/12/31 بغاية المقارنة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
مداخيل رقاع الخزينة	1 260	1 107
المجموع	**1 260**	**1 107**

الإيضاح 19: مداخيل محفظة الإستثمار

يلخص الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة الاستثمار في موفى ديسمبر 2022، وتجدر الإشارة إلى أنه تبعا لسياسة البنك المعتمدة في هذا المجال تمت معالجة المعطيات المقفلة في 2021/12/31 بغاية المقارنة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
عائدات الشركات الفروع	1 302	862
مداخيل الرقاع	2 330	1 004
مداخيل صندوق ذات رأس مال مخاطر	305	149
مداخيل سندات الاستثمار- BTA	4 489	3 992
المجموع	**8 426**	**6 007**

الإيضاح 20: فوائد مدينة واعباء مماثلة

يتضمن هذا البند الفوائد المدينة الناجمة عن العمليات مع البنوك والحرفاء وأعباء القروض الخارجيّة.

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
عمليات مالية مع البنوك	14 473	14 821
اعباء أخرى على القروض	6 587	6 600
عمليات مع الحرفاء	48 477	38 534
عمليات على القروض والموارد الخاصة	67	91
المجمـــوع	**69 604**	**60 046**

ويبرز الجدول التالي توزيع هذه الأعباء:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
عمليات مالية مع البنوك	14 473	14 821
اعباء على القروض الخارجية	67	91
عمولات على القروض الخارجية	-	-
اعباء على القروض الرقاعية	6 587	6 600
فوائد ممنوحة على الودائع	48 477	38 534
المجمـــوع	**69 604**	**60 046**

الإيضاح 21: مخّصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغت القيمة الجملية الصافية للمدخرات بعنوان سنة 2022 ما قدره 31.267 ألف دينار مقابل 40.172 ألف دينار في سنة 2021 مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
استرجاع مرصودات على القروض	9 523	9 348
مخصّصات للمدخرات على القروض	(39 311)	(49 129)
مخصّصات خارج الموازنة	(254)	(284)
مخصّصات للمدخرات على الايجار المالي	(1 707)	(748)
استرجاع مرصودات على الايجار المالي	355	411
مخصّصات للمدخرات على دائنون آخرون	-	39
استردادات خارج الموازنة	127	191
استرجاع مدخرات ذات طابع عام	-	-
المجمـــوع	**(31 267)**	**(40 172)**

الإيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة 2022:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالأسهم	(411)	(2 357)
استرجاع مرصودات على الأسهم	1 726	438
خسائر على الأسهم	-	(36)
اندثارات منحة الإقتناء – BTA	(7)	(22)
زائد قيمة على الأسهم	-	-
ناقص القيمة – BTA	53	81
المجمـــوع	**1 361**	**(1 896)**

الإيضاح 23: أعباء الأعوان

يشمل هذا البند جميع مستحقات الأعوان من أجور ومنح وامتيازات ومصاريف اجتماعية بالإضافة إلى مخصّصات العطل خالصة الأجر. وقدّرت قيمتها الجملية بـ 38.556 ألف دينار إلى غاية 2022/12/31، مقابل 35.565 ألف دينار في 2021/12/31:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
الرواتب والمكملات	27 960	25 711
الإمتيازات التّكميليّة	1 414	1 308
مصاريف إجتماعيّة	7 037	6 519
مصاريف أعوان أخرى	1 101	1 412
مخصّصات العطل المدفوعة	1 044	615
المجموع	**38 556**	**35 565**

الإيضاح 24: أعباء الإستغلال العامّة

بلغت أعباء الإستغلال العامّة المتعلقة بالفترة المحاسبية المختومة في31 ديسمبر 2022 مبلغ 15.520 ألف دينار مقابل 15.060 ألف دينار في السنة المنقضية مبيّنة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
مصاريف الاستغلال غير البنكية	7 383	6 646
أعباء الإستغلال العامّة الاخرى	8 137	8 414
المجمـــوع	**15 520**	**15 060**

ويلخص الجدول التالي أبرز مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
الادعاءات	1 234	1 115
اجور الخدمات الخارجية	6 114	5 520
مصاريف التنقل	35	11
أعباء الاستغلال العامّة الأخرى	8 137	8 414
المجموع	**15 520**	**15 060**

الإيضاح 25: النتيجة لكل سهم

يتضمن الجدول التالي نتيجة السهم الواحد والعناصر التي أدت الى تحديدها:

بحساب الدينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
النتيجة الصافية	(30 005 782)	(31 671 370)
حصة الاسهم ذات أولوية	-	-
النتيجة الصافية للأسهم العادية	(30 005 782)	(31 671 370)
عدد الأسهم	3 500 000	3 500 000
النتيجة لكل سهم	**(8,573)**	**(9,049)**

6-4- قائمة التدفقات النقديّة

الإيضاح 26: السيولة وما يعادل السيولة

يتضمن الجدول التالي مختلف مكونات السيولة وما يعادل السيولة في 31 ديسمبر 2022 :

بحساب الألف دينار

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
الخزينة الفروع بالدينار	4 765	6 067
الخزينة الفروع بالعملة	1 489	1 235
البنك المركزي التونسي بالدينار	105	1 765
البنك المركزي التونسي بالعملة	4 712	27 519
قروض يوم ليوم ولأجل للبنوك	-	-
قروض بالعملة في السوق النقدية	104 146	110 201
البنوك والمراسلين المحليين	3	3
البنوك والمراسلين الأجانب	12 520	12 557
افتراضات بالدينار من البنك المركزي التونسي	(93 050)	(51 450)
اقتراضات بالعملة من السوق النقدية	(103 343)	(92 126)
المجموع	**(68 653)**	**15 771**

7-4 : المعاملات مع الأطراف المرتبطة

المعاملات الرئيسية مع الأطراف المرتبطة مع البنك و التي لها تأثير على الحسابات للسنة المنتهية في 2022/12/31 تكون كما يلي :

1) تتمتع شركة تونس والامارات للتنمية BTE SICAR بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 1,3 ألف دينار.
يبلغ مجموع الحساب الجاري BTE SICAR في 2022/12/31 ما قيمته 13ألف دينار.

2) قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف لغاية 31 ديسمبر 2022 مبلغ قدره 874 10 الف دينار. وفي مقابل هذه الاموال المودعة تحصل البنك في سنة 2022 على عائدات الوظيف بمبلغ 120 ألف دينار و32 ألف دينار بعنوان القيمة الزائدة عند اعادة الإحالة. كما دفع البنك لفائدة BTE SICAR عمولة تصرف تقدر بحوالي 164 ألف دينار.

3) كما قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31جانفي 2007 بمقتضاها يقوم البنك بعملية الإيداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وبالمقابل يتحصل البنك على عمولة تصرف صافية بمبلغ 9 ألاف دينار.

4) منذ سنة 2010 تم إمضاء اتفاقية توزيع بمقتضاها يتقاضى البنك عمولة توزيع تحتسب على أساس الأصول الصافية للشركة قدرها 0.4 % بما في ذلك الاداءات، وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009. تدفع هذه العمولة كل ثلاثي في نهاية الفترة من قبل " سيكاف تونس والإمارات" وقد بلغت قيمة هذه العمولات المتعلقة بالسنة المختومة في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 618 ألف دينار.

5) قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والامارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والامارات كراء مكتب تمّ وضعها على ذمّة شركة سيكاف تونس والامارات وقيمة الكراء 1.500دينار سنويا و بمقتضاه تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحتها 30 متر مربع يقع بمقر البنك.
هذا العقد يدوم لمدة 3 سنوات ابتداء من 01 نوفمبر 2006 متجدد ضمنيا.

6) تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بإمتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 256 الف دينار.
يبلغ مجموع الحساب الجاري لل TES في 2022/12/31 ما قيمته 651 الف دينار.

7) و اشتركت ال TES بشهائد إيداع تبلغ قيمتها في 2022/12/31 , 000 6 الف دينار.

8) تتمتع الشركة التونسية الاماراتية للمساهمات TEP بإمتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 1,7 الف دينار.

يبلغ مجموع الحساب الجاري لل TEP في 2022/12/31 ما قيمته 9 الف دينار.

9) أوكل بنك تونس والإمارات في سنة 2003 إلى شركة "الاستخلاص السريع "التي يملك البنك 99,73 % من رأس مالها، تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات و بالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية .تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004.

10) تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بإمتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية.

- بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 2,2 ألاف دينار.
- يبلغ الحساب الجاري لشركة الاستخلاص السّريع في 2022/12/31 ما قيمته 157 الف دينار.

11) قام البنك بإصدار قرض رقاعي بمبلغ يتراوح بين 000 30 و000 50 ألف دينار اثر الحصول على موافقة هيئة السوق المالية تحت عدد 1030-19 بتاريخ 3 أكتوبر 2019 وقع غلقه في 10 جانفي 2020 بمبلغ قدره 850 33 الف دينار بالمواصفات التالية :

الصنف	المدة	نسبة الفائدة	طرق التسديد
أ	5 سنوات	-11% -نسبة الفائدة على السوق المالية+ 2,75%	أقساط ثابتة
ب	7 سنوات مع سنتين امهال	-11,5% - نسبة الفائدة على السوق المالية+ 3,25%	أقساط ثابتة

يبرز الجدول التالي المبلغ المكتتب من طرف شركة الاستخلاص السريع التابعة ونسبة الفائدة خلال سنة 2022

(ألف دينار)

الشركة	المبلغ المكتتب	فائدة 2202
الاستخلاص السريع	120	13

12) وقع تحديد مرتب المدير العامّ من طرف مجلس الإدارة المنعقد في 14 مارس2017 والتي تمت مراجعته بالترفيع في 17 ديسمبر 2019 ليبلغ 200 ألف دينار أجرا خاما سنويا ثابتا، إضافة الى ذلك يتمتع المدير العام بسيارة وظيفية مع التكفل بكافة المصاريف المترتبة عن استغلالها.

وهذا و قد بلغت جملة الأجور والامتيازات الخام التي تمتع بها المدير العام السابق خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 4 جويلية 2022 ما قدره 103 ألف دينار.

قام مجلس الإدارة في 31 اوت 2022 بإسناد منحة استثنائية خام بلغت قيمتها 1.7 ألف دينار لكل من

المدرين العامين بالنيابة ا لذين تم تعيينهم للفترة الممتدة من 22 جويلية الى 12 أكتوبر 2022.

في 12 أكتوبر 2022 قرر مجلس الإدارة تعيين عضو مجلس إدارة مفوض لإدارة البنك، و تقاضى على اثرها منحة صافية حددت بـ 5 آلاف دينار من طرف مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 31 جانفي 2023.

هذا و قام مجلس الإدارة في 3 نوفمبر 2022 بتعيين السيدة فريال شبراق بصفتها الرئيسة المديرة العامة الجديدة للبنك. تقاضت بموجبه أجرا خاما جمليا قدره 33 ألف دينارا من تاريخ فاعلية تعيينها إلى موفى ديسمبر 2022.

13) تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور وقع إقرارها في الجلسة العامة العادية المنعقدة في 27 أفريل 2022 وقد قدّر المبلغ الخام لمنح الحضور بـ 66 ألف دينار.

14) من جهة أخرى، تمتع أعضاء مجلس الإدارة المنتمون للهيئة المنبعثة عن المجلس، والمنتمون للجنة القارة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطرة واللجنة التنفيذية للقرض بمكافآت خلال سنة 2021 قدّر مبلغها الخام بـ 114 ألف دينار.

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

أهم مؤشرات
مجمع
بنك تونس والإمارات

السنة المحاسبية 2022

II. أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات

يشمل مجمع بنك تونس والإمارات عدة شركات تنشط في ميادين مختلفة.

1. الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات

الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات هي شركة خفية الإسم ، يقدر رأس مالها بـ 5 000 000 دينار، أسست بكتب بخط اليد بتاريخ 1 جويلية 2002.

يتمثل نشاط الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات في التصرف، عن طريق رأس مالها، في محفظة الأوراق المالية أو في المرابيح المتأتية من العمليات المالية وكل العمليات الأخرى ذات الصلة بالنشاط الأصلي للشركة.

تخضع الشركة للقوانين سارية المفعول في تونس، خاصة القانون عدد 88-92 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمنقح بقانون عدد 92-113 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 95-87 المؤرخ في 30 أكتوبر1995 ومجلة الشركات التجارية.

يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 99,99% في رأس مال الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات.

2. شركة الاستخلاص السريع

تكونت شركة الاستخلاص السريع في شكل شركة خفية الاسم رأس مالها 300 000 دينارا وذلك بمقتضى كتب خطي مؤرخ في 13 ماي 2002 .

يتمثل نشاط شركة الاستخلاص السريع في اقتناء الديون لحسابها الخاص واستخلاص الديون لحساب الغير.وفي غرة أوت 2002، أودعت الشركة لدى مصالح الإدارة العامة للتمويل بوزارة المالية كراس الشروط المنصوص عليه بالبند الرابع (جديد) من القانون عدد 4 لسنة 1998 والمتعلق بشركات استخلاص الديون كما تم تنقيحه بالقانون عدد 91 لسنة 2001.

يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 99,73 % في رأس مال شركة الاستخلاص السريع.

3. شركة تونس و الإمارات للتنمية

شركة تونس و الإمارات للتنمية هي شركة خفيّة الإسم ذات رأس مال يبلغ 000 000 3 دينار، تكوّنت في سنة 2004 في شكل صندوق ذات رأس مال تنمية.

و يتمثّل غرض الشركة، اعتمادا على النصوص القانونيّة المنظّمة لهذا الصنف، في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير بهدف إحالتها و التفويت فيها، في تعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتيّة لشركات منتصبة بالبلاد التونسيّة، حسب ما تنصّ عليه مجلّة الاستثمارات. كما تهدف إلى تمويل شركات منتصبة في مناطق مصنّفة كمناطق تنمية حديثة أو شركات انخرطت في منظومة التأهيل أو شركات تعرف صعوبات اقتصادية و كذلك شركات مستثمرة في قطاع التكنولوجيات المتجدّدة.

يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 75%، و شركة الاستخلاص السّريع بنسبة 25% وهما المساهمان الوحيدان في رأس المال و المموّلان لصناديق التنمية المحدثة من قبل الشركة.

4. سيكاف تونس والإمارات

شركة سيكاف تونس والإمارات هي شركة السندات ذات رأس المال المتغير مختصة في التصرف في محفظة القروض الرقاعية وذلك من خلال استعمال الأموال الذاتية. تكوّنت في 29 جانفي2007 بعد تحصلها على موافقة هيئة السوق المالية في 8 نوفمبر 2006. يحكمها قانون عدد 83 لسنة 2001 مؤرخ في 24 جويلية 2001 يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.

يقوم بنك التونسي والإمارات بمهام الموزع والحافظ على الأموال والأوراق المالية. حصلت سيكاف تونس والإمارات على موافقة هيئة السوق المالية رقم 03-2015 بتاريخ 30 يناير 2015 لضمان توزيع أسهمها.

جدول أهم مؤشرات الشركات التابعة لمجمع بنك تونس والإمارات

(الوحدة: 1000 دينار)	مجموع الأصول			الأموال الذاتية			رقم المعاملات			النتيجة المحاسبية		
	2022	2021	2020	2022	2021	2020	2022	2021	2020	2022	2021	2020
بنك تونس والإمارات بنك تجاري	1 321 276	1 274 233	1 198 454	89 914	88 178	119 875	60 476	63 104	48 869	-30 006	-31 671	-17 165
	4%	6%	-	2%	-26%	-	-4%	29%	-	5%	-85%	-
الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات شركة إستثمار عن طريق رأس مالها	3 341	3 272	3420	3 286	3 220	3 368	1 435	1 260	1 080	67	-148	-288
	2%	-4%	-	2%	-4%	-	14%	17%	-	145%	49%	-
شركة الاستخلاص السريع شركة إستخلاص ديون	3 085	3 067	3730	1 986	2 287	3 037	812	187	234	-302	-750	-416
	0,59%	-17,77%	-	-13,16%	-24,70%	-	334%	-20%	-	60%	-80%	-
شركة تونس والإمارات للتنمية شركة إستثمار لحسابها أو لحساب الغير	16 241	16 193	16 716	3 342	3 304	3 324	305	305	363	39	80	110
	0%	-3%	-	1%	-1%	-	0%	-16%	-	-51%	-27%	-
سيكاف تونس والإمارات شركة إستثمار ذات رأس المال المتغيّر	167 388	174 035	135 319	156 561	163 371	126 425	12 734	11 009	7 004	11875	10534	6695
	-4%	29%	-	-4%	29%	-	16%	57%	-	13%	57%	-

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

السنة المحاسبية 2022

بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022

أفريل 2023

I. تقرير مراقبي الحسابات

مكتب نور الهدى هنان
عمارة الصفصاف، نهج اليابان
مونبليزير1073 تونس
هاتف :252 904 71 216 +
الفاكس:256 904 71 216 +

مكتب هشام شقير
المركز العمراني الشمالي
عمارة قرطاج - 1082 تونس
هاتف : 145 947 71 216 +
الفاكس : 122 496 71 216 +

مشروع تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

I- تقرير حول التدقيق في القوائم المالية المجمعة

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا في الجلسة العامة العادية المنعقدة في 28أفريل2021، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المجمعة لمجمع بنك تونس والإمارات «المجمع»، المتضمنة للموازنة المجمعة المختومة في 31 ديسمبر2022، لجدول التعهدات خارج الموازنة المجمع، لقائمة النتائج المجمعة وجدول التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكّرات الإيضاحيّة بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة.

تبرز القوائم المالية المجمعة الخاضعة للتدقيق سنة 2022 رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية المجمعة قدره **163 645** ألف دينار باعتبار حصة المجمع في النتيجة السلبية المجمعة والبالغة قيمتها **30 303** ألف دينار.

واعتبارا لما أوليناه من عناية في القيام بمهامنا خلصت أشغال التدقيق التي أنجزناها إلى أن القوائم المالية المجمعة المرفقة بتقريرنا تعكس بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لمجمع بنك تونس والإمارات في 31 ديسمبر 2022، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

أساس تبرير الرأي

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المناطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية المجمعة".

نعتبر هيكلا مستقلا عن المؤسسة يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية المجمعة بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفّرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمعة كافية وملائمة كما تسمح وتوفّر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا دون تحفظ.

2-مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاطا رئيسية وجب الافصاح عنها في تقريرنا.

3-1- إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **799 89** ألف دينار و**136 30** ألف دينار أي بقيمة**935 119** ألف دينار تمثل **82%** من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2022.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة عدد 5-1 «احتساب القروض وعائداتها».

رغم أن جل هاته المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :

- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعة ؛
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة ؛
- التأكد من احترام المعيار المحاسبي 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
- القيام من خلال تقنية أخذ العينات إبداء رأي حول قوائم احتساب مداخيل البنك ؛
- القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛
- التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية المجمعة.

3-2- تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء في تاريخ 31 ديسمبر 2022 مبلغا صافيا قدره **975 988** ألف دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 كما وقع تنقيحه بالمناشير اللاحقة. هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة عدد 5-1 «احتساب القروض وعائداتها ».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

الفحوصات المنجزة

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي أرساها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات.

وتمحورت أشغالنا حول النقاط التالية :

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقاربة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخيل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛
- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة. واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقا للقواعد السارية؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

3-<u>ملاحظات ما بعد الرأي</u>

دون التأثير على رأينا الذّي أبديناه سابقا ضمن الفقرة عـ1ـدد و عـ2ـدد، نلفت انتباهكم إلى النّقاط التالية:

- تـم خـلال سـنة 2022 اعتمـاد المعيـار المحاسـبي "عـدد 05 جديـد" الخـاص بالأصـول الثابتـة، الـذي يسـمح بإمكانيـة تقييمهـا باعتمـاد نمـوذج إعـادة التقيـيم وذلـك بـإقرار القيمـة الفعليـة للأصـول، وعـادة مـا يـتم تحديـد القيمـة المحيّنـة للأراضـي والمبـاني بـالرجوع إلـى وضعية السوق ويتم ضبطها باعتماد تقرير يعده خبير في الغرض.

  حيث تولى البنك "الشركة الام" إعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة 2022 مما أسفر عن تسـجيل ترفيع بمبلغ 829 31 ألف دينار في قيمتها المحاسـبية تم إدراجها ضـمن الأموال الذاتية تحت بند "فارق إعادة التقييم".

- أسند البنك "الشركة الأم" إلى مكتب خارجي مهمة إنجاز جرد مادي لأصوله الثابتة المادية سنة2021 حيث بادر في مرحلة أولى بالقيام بعملية الجرد غير أن أطوار هذه المهمة لم تستكمل ولم تفضي لغاية تدخلنا إلى إعداد تقرير في الغرض.

4- تقرير التصرف

مسؤولية إعداد تقرير التصرف هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية المجمعة لا يتعداها ليشمل تقرير التصرف وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل عـــ266ـــدد من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات المجمع بتقرير التصرف وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمعة.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية المجمعة أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها.

إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

ليست لنا ملاحظات بهذا الخصوص.

5-مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مجمعة مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية مجمعة لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية المجمعة تقدير ما إذا كان المجمع قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسيبة في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للمجمع.

6-مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية المجمعة

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية المجمعة خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكيّف الإخلالات بالجوهرية سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير عل الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتداولي البيانات المالية.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية المجمعة تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.

  إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.

- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلاءم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.

- نتولى تقدير مدى ملاءمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.

- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة المجمع على مواصلة نشاطه.

وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة المجمع على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئي تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المجمعة المتعلقة به. وفي صورة ما إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي معلل بشأنه. ترتكز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفّرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط المجمع.

- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية المجمعة لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالايضاحات المصاحبة والتي على ضوئها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية المجمعة تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.

- نوافي المسؤولين عن الحوكمة بروزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.

- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة و واقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.

- نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية المجمعة للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جدّ نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II – التقرير حول الالتزامات و الأحكام القانونية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1. نجاعة نظام الرقابة الداخلية للمجمع

عملا بمقتضيات الفصل 3 من القانون عدد 117-94 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام لمدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمجمع.

نشير في هذا السياق إلى أن استحداث وإرساء نظام رقابة داخلية وتأمين متابعة فعاليته ونجاعته بصفة دورية هي من مشمولات الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول بعض النقائص في نظام الرقابة الداخلية للبنك "الشركة الام" والمرتبطة أساسا بعدم نجاعة هياكل الرقابة الدائمة والدورية وافتقارها لأدوات الرصد وأساليب تحليل المخاطر الجارية.

وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقرير حول نظام الرقابة الداخلية ويعد هذا التقرير جزءا لا يتجزأ من التقرير العام حول القوائم المالية.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها ومنها فحص تقارير مراقبي حسابات المؤسسات التابعة للمجمع لم نلاحظ وجود نقائص هامة تتعلق بالرقابة الداخلية للشركات التابعة من شأنها أن تمس من مصداقية القوائم المالية المجمعة لسنة 2022.

2. احترام مؤشرات المخاطر

- ينص الفصل 9 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018، على ضرورة احترام:
  - مؤشر الملاءة الذي لا يجب ان يقل عن 10 %، يتم احتسابه على أساس القاسم بين الأموال الذاتية الصافية والأصول المرجحة بالمخاطر.
  - مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية على ان لا يقل عن 7%، يتم احتسابه على أساس القاسم بين الأموال الذاتية الأساسية الصافية والأصول المرجحة بالمخاطر.

غير انه لاحظنا، أن البنك "الشركة الام" لم يتمكن من بلوغ هذه المؤشرات خلال سنة 2022، حيث لم يبلغ مؤشر الملاءة سوى 8,18% في 31 ديسمبر 2022 كما بلغ مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية في نفس الفترة 4,62 %.

إن عدم احترام هذه المؤشرات يعرض البنك لخطايا مالية وفقا للتشاريع الجاري بها العمل وقد قدرت مصالح البنك "الشركة الام" هذه الخطايا بـ 873 ألف دينار.

- وفقا لمنشور البنك المركزي عدد 2014-14 قمنا بدراسة مؤشر السيولة في بنك تونس والامارات "الشركة الام" الذي يبرز أصول سائلة بـ 113 57 ألف دينار وصافي تدفقات نقدية خارجة بـ 746 86 ألف دينار مما نتج عنه تسجيل مؤشر سيولة بـ 65,84 % مخالفا بذلك مقتضيات المنشور المذكور أعلاه الذي ينص على ضرورة احترام نسبة سيولة لا تقل عن 100%.

3. منحة الإحالة على التقاعد ومنحة نهاية الخدمة الممنوحة للمدير العام السابق

تمتع المدير العام للبنك "الشركة البنك" المنتهية نيابته بمنحة إحالة على التقاعد إضافة الى منحة نهاية الخدمة وذلك بمبالغ إجمالية خام قدرها على التوالي 378 ألف دينار و35 ألف دينار دون تفويض من مجلس الإدارة.

تونس في 11 افريل 2023

مراقبي الحسابات

نور الهدى هنان **هشام شقير**

القوائم المالية المجمّعة لمجمّع بنك تونس والإمـــــارات

للسنة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2022

مجمّع بنك تونس والإمارات
الـمـوازنـة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

الأصـــول	الإيضاحات	31/12/2022	31/12/2021
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	**1**	11 073	36 586
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	160 149	166 477
مستحقات على الحرفاء	**3**	975 988	945 914
محفظة السندات التجارية	**4**	178 346	185 050
استثمارات في مؤسّسات شريكة	**5**	132 374	98 883
أصول ثابتة	**6**	80 835	60 241
أصول أخرى	**7**	17 869	29 701
مجـمـوع الأصـول		1 556 634	1 522 852
الخصـوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**8**	202 163	149 710
ودائع وأموال الحرفاء	**9**	884 182	861 739
افتراضات وموارد خصوصية	**10**	96 923	118 346
خصوم أخرى	**11**	45 723	43 868
مجـموع الخصـوم		1 228 991	1 173 663
الأموال الذاتية			
رأس المال	**12**	90 000	90 000
احتياطيات مجمّعة	**13**	153 348	143 508
أسهم ذاتيّة		(840)	(840)
نتائج مؤجّلة	**14**	(48 560)	(16 888)
النتيجة المحاسبية	**15**	(30 303)	(32 427)
حصّة المجمع		163 645	183 353
حصّة الأقلية	**16**	163 998	165 837
مجـموع الأموال الذاتية		**327 643**	**349 190**
مجموع الخصوم والأموال الـذاتية وحقوق الأقليّة		**1 556 634**	**1 522 853**

مجمّع بنك تونس والإمارات
جدول التعهدات خارج الموازنة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

الخصوم المحتملة	2022/12/31	2021/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة	72 742	52 253
اعتماد مستندي	18 270	8 495
تعهّدات السّندات	-	-
مجموع الخصوم المحتملة	**91 012**	**60 748**
التعهّدات المقدّمة		
تعهدات التمويل المقدّمة	48 291	46 084
مجموع التعهّدات المقدّمة	**48 291**	**46 084**
التعهّدات المقبولة		
تعهدات التمويل المقبولة		
ضمانات مقبولة	670 372	658 621
مجموع التعهّدات المقبولة	**670 372**	**658 621**

مجمع بنك تونس والإمارات
قـائمـة النتـائـج المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2022

(الوحدة: 1000 دينار)

	إيضاحات	سنة 2022	سنة 2021
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	17	89 799	85 040
عمولات دائنة	18	30 136	25 542
مرابيح على عمليات الصرف		3 613	4 969
مرابيح محفظة السندات التجاريّة والعمليّات الماليّة	19	12 370	11 155
مداخيل محفظة الاستثمار	20	9 539	6 276
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**145 457**	**132 982**
فوائد مدينة ومداخيل مماثلة	21	68 870	54 620
عمولات مدينة		2 922	4 014
خسائر على المحفظة التجارية وعمليات مالية		(667)	(933)
مجموع تكاليف الاستغلال البنكي		**71 125**	**57 701**
الناتج البنكي الخام		**74 332**	**75 281**
مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم		(31 227)	(40 172)
مخصصات احتياطي مخاطر محفظة الاستثمار	22	11 936	(1 404)
إيرادات استغلال أخرى		563	3 358
مصاريف الأعوان	23	(39 659)	(36 741)
أعباء الاستغلال العامّة	24	(17 947)	(20 047)
مخصصات استهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	25	(5 982)	(2 840)
نتيجة الاستغلال		**(7 984)**	**(22 565)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى		(10 208)	36
الأداء على الأرباح		(457)	153
نتيجة الأنشطة العاديّة		**(18 649)**	**(22 376)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر استثنائية		0	0
النتيجة الصافية		**(18 649)**	**(22 376)**
حصة الأقلية		11 654	10 051
النتيجة الصافية (حصة المجمع)		**(30 303)**	**(32 427)**

مجمع بنك تونس والإمارات
جدول التدفقات النقدية المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2022

(الوحدة : 1.000دينار)

التدفقات النقدية المتصلة بالإستغلال		سنة2022	سنة 2021
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		143 756	120 884
تكاليف الاستغلال البنكي المدفوعة		(84 406)	(64 269)
قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(53 930)	(100 368)
ودائع / سحوبات الحرفاء		19 408	103 134
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(54 509)	(33 628)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات استغلال		(3 569)	20 154
الضريبة المدفوعة على الأرباح		(311)	(360)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للإستغلال		**(33 561)**	**45 547**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الإستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		1 210	1 526
اقتناء / تفويت في سندات المساهمة		(15 894)	(71 767)
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		(211)	(14 250)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الإستثمار		**(14 895)**	**(84 491)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
إصدار أسهم في السوق المحليّة		(14 914)	31 695
إصدار افتراضات في السوق المحليّة		250	30 000
سداد افتراضات في السوق النقدية		(21 748)	(16 354)
توظيفات		(126)	6 847
إصدار افتراضات / سداد افتراضات خصوصيّة		887	126
حصص أرباح مدفوعة/ مقبوضة		(316)	(100)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**(35 967)**	**52 214**
التغيير الصافي في السيولة و ما يعادلها خلال السنة المحاسبية		(84 423)	13 270
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		15 770	2 500
السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	**26**	**(68 653)**	**15 770**

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة
المختومة في 31 ديسمبر 2022

1. مراجع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة وتقديمها:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك تونس والإمارات طبقا للمبادئ المحاسبيّة المتعارف عليها في تونس وخاصّة المنصوص عليها في:

- المعيار المحاسبي عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996
- المعايير المحاسبيّة للمؤسّسات البنكيّة (عدد 21 إلى عدد 25)
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة المجمّعة (عدد 35 إلى عدد 37)
- المعيار المحاسبي عدد 38 المتعلّق بتجميع المؤسّسات
- قواعد البنك المركزي التونسي المنصوصة في منشوره عدد 24 لسنة 91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقّح بالمناشير عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001 وعدد 9 لسنة 2012

2. تاريخ الختم:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة بالإعتماد على القوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2022 بالشركات المنتميّة إلى مجال التجميع.

3. طرق القيس :

يقع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك تونس والإمارات بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة باستثناء الأراضي والمباني التي تمت إعادة تقييمها.

تمت المصادقة خلال سنة 2022 على المعيار المحاسبي الجديد عدد 05 الخاص بالأصول الثابتة، ويتيح هذا المعيار إمكانية تقييم الأصول بإعتماد نموذج إعادة التقييم وذلك بإعتماد القيمة الصحيحة للأصل. وعادة ما يتم تحديد القيمة الصحيحة للأراضي والمباني من خلال إختبار يتم إجراؤه بشكل عام بواسطة خبراء محترفين ومؤهلين.

وقد قام البنك بإعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة2022

4. مجال وطرق التجميع

يتكوّن مجال القوائم الماليّة المجمّعة من:

- الشركة الأمّ: بنك تونس والإمارات
- المؤسّسات الفرعيّة: وهي المؤسّسات التي يمارس عليها بنك تونس والإمارات رقابة حصريّة
- المؤسّسات الشريكة: وهي المؤسّسات التي يمارس عليها البنك تأثيرا ملحوظا.

يمكن تقديم طرق التجميع المستعملة كما يلي:

- **<u>التجميع التّام</u>**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعيّة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز حقوق الأقليّة في الأموال الذاتيّة والنتيجة. وتطبّق هذه الطريقة على الشركات الفرعيّة لبنك تونس والإمارات المنتميّة إلى القطاع المالي.

- **التقييم بالمعادلة**

تتطلّب هذه الطريقة تقييد المساهمة مبدئيا بسعر التكلفة ثم الترفيع أو التخفيض في قيمة المساهمة للأخذ بعين الاعتبار حصّة المستثمر في نتائج المؤسّسة المملوكة بعد تاريخ الاقتناء. ويقع تطبيق هذه الطريقة على المؤسّسات الشريكة لبنك تونس والإمارات.

يحوصل الجدول التالي مجال وطرق التجميع التي وقع استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمع بنك تونس والإمارات:

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك تونس والإمارات	**المالي**	**100 %**	**الشركة الأمّ**	**تجميع تام**	**100 %**
التونسية الإمراتية للمساهمات	**المالي**	**100 %**	**مؤسّسة فرعيّة**	**تجميع تام**	**100 %**
شركة الإستخلاص السّريع	**المالي**	**99,73 %**	**مؤسّسة فرعيّة**	**تجميع تام**	**99,73 %**
شركة ذات رأس مال تنمية	**المالي**	**100 %**	**مؤسّسة فرعيّة**	**تجميع تام**	**100 %**
شركة سيكاف تونس والامارات	**المالي**	**1.62%**	**مؤسّسة فرعيّة**	**تجميع تام**	**1.62%**

خروج شركة "جربة أغير" والتي يمتلك فيها بنك تونس والإمارات نسبة 43.67% والتي كانت تندرج ضمن محيط التجميع النسبي، نظرا لعدم توفر القوائم المالية المصادق عليها من طرف إدارتها منذ سنة 2010.

5. القواعد المحاسبية المعمول بها

5.1 احتساب القروض وعائداتها

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها، ثم تحوّل إلى الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الإسمية

تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أوّل تسريح للقروض. تحتسب عمولات الكفالات ضمن حسابات النتيجة على امتداد فترة التعهد.

تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقا عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية.

تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهريا.

وتسجّل عائدات القروض المصنّفة المتعلقة بالأصول الجارية) صنف 0)أو بالأصول التي تتطلّب متابعة خاصة) صنف 1)وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأنّ عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلّيا في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 تخصم من الأصول وتسجّل ضمن بند الفوائد المخصّصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

-المدخرات الجماعية

❖ **فحوى الإجراءات الإستثنائية المتخذة مؤخرا من قبل البنك المركزي التونسي بمقتضى منشوره عدد 02 لسنة 2023 وتأثيرها في مستوى المدخرات الجماعية:**

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد 02 لسنة 2023 بتاريخ 24 فيفري 2023 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 02 لسنة 2022 والمنشور عدد 01 لسنة 2021.

5.2 احتساب عمليّات الإيجار المالي

تسجّل الأصول الممنوحة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون إعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم بأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

توزّع الأكريّة المفوترة بين جزئي الأصل والفوائد.
تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند التعهدات المعطاة.

تمّ معالجة التمويل في شكل إيجار مالي لإلغاء القروض والاقتراضات والأعباء والمداخيل البينية ونتيجة لذلك وقع تدوين الممتلكات المكتسبة في إطار الإيجار المالي على مستوى الأصول المجمعة ويقع احتساب المستهلكات على أساس نسب الاستهلاك المعتمدة على مستوى المجمع.

5.3 احتساب محفظة السندات وعائداتها

تحتوي محفظة السّندات الممسوكة من قبل مجمع بنك تونس والإمارات للإستثمار على:
- سندات تجاريّة
- سندات مساهمة

وقد وقع إدراج السندات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن الأصول على مستوى الموازنة المجمّعة في بند خاص.

- **<u>محفظة السّندات التجاريّة</u>** :

تحتوي هذه المحفظة على :
- سندات المتاجرة : والمتميّزة بسيولتها والتي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر .
- سندات التوظيف : وهي السندات التي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في آجل لا يتجاوز السّنة .

- **<u>سندات المساهمة :</u>**

- السّندات التي تعتبر إستراتجية للمجمع.
- السّندات المكتتبة في إطار التمويل والمدرجة ضمن اتفاقيّة تفويت والتي لم يتمّ بعد التفويت فيها كليّا.

وتسجّل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة في تاريخ دفعها دون اعتبار مصاريف الاقتناء. كما يسجّل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيتها.

وقد وقع إدراج تقييم الأسهم التي تمّ التفويت فيها لفائدة التونسية الإماراتية للمساهمات على مستوى الموازنة المجمّعة باعتبار القيمة الدنيا بين التكلفة التاريخيّة والقيمة الحسابيّة.

وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما تقع الموافقة على توزيعها بصفة رسميّة. كما يدرج فائض القيمة للأسهم المفوت فيها في إطار اتفاقيّات الاكتتاب مع إعادة التفويت عند استخلاصها الفعلي اعتبارا لمخاطر الاستخلاص.

- **<u>السّندات المقيمة بطريقة المعادلة:</u>**

يتمّ إدراج التغيرات في حصّة المجمع في الأصول الصافيّة للشركات المقيمة بطريقة المعادلة ضsمن بند "استثمارات في مؤسّسات شريكة" بين أصول الموازنة المجمّعة وفي المقابل ضمن بند "النتيجة المجمّعة" بين الأموال الذاتيّة المجمّعة. وتعتبر هذه التغييرات عنصرا من نتيجة الاستغلال للمجمع حيث يتم إدراجها ضمن بند "الحصّة في أرباح الشركات المجمّعة حسب التقييم بالمعادلة" على مستوى قائمة النتائج المجمّعة.
إذا تجاوزت أو تساوت حصّة المجمع في خسائر المؤسّسة الشريكة مع القيمة المحاسبيّة للمساهمة المسجّلة حسب طريقة التقييم بالمعادلة، فإنّ المجمع عادة ما يتوقف عن الأخذ بعين الاعتبار حصّته في الخسائر اللاحقة. وبالتالي تضبط المساهمة بقيمة تساوي الصفر.

5.4 احتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثم تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات. تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها.

5.5 تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

5.5.1 مخصّصات للقروض

تمّ تقدير المخصصات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 حسب المخاطر التالية:
- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تتطلّب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر مشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3)
- مخاطر ذات مخاطرة شبه ميئوس من استخلاصها(صنف 4)

يقع تقييم المخصّصات اعتمادا على التصنيف وحسب نسب المرصودات المعتمدة وعلى أساس التعمّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.
تكون نسب المرصودات على النحو التالي :

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 4

5.5.2 مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة المتعارف عليها ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.
يتمّ تطبيق نفس هذه القواعد على السّندات التي تمّ التفويت فيها من بنك تونس والإمارات إلى التونسية الإماراتية للمساهمات.
بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محيّنة للشركة ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.
هذا ويخص بالذكر، انه وقع تطبيق نفس قواعد التقييم المذكورة اعلاه على السندات التي تم التفريط فيها من قبل البنك لفائدة التونسية الإماراتية للمساهمات.

5.6 عمليات بالعملة

إنّ المعاملات المنجزة بالعملة الأجنبيّة تخصّ أساسا الاقتراضات الخارجية التي يقع احتسابها ضمن البيانات المالية للبنك بالدينار التونسي بإعتماد القيمة التارخية للإستعمالات ويقع تحمّل المخاطر الناتجة عن تقلّب العملة من قبل الشركة التونسية لإعادة التأمين وذلك مقابل دفع عمولة يدفعها لها البنك.
بالنسبة للأصول والخصوم التي يتحمّل البنك من خلالها مخاطر تقلّب العملة يقع تقييمها عند إقفال الحسابات ويقع الاحتياط للنقص المحتمل الناتج عن تقلّب العملة.

5.7 الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جاريّة

تحتسب الأصول الثابتة بقيمة اقتنائها ويقع اطفاؤها حسب الطريقة الخطيّة. وتكون نسب الاستهلاك كالتالي :

- بناءات 2.5%
- أثاث المكاتب 20%
- معدّات المكاتب 10%
- معدّات النقل 20%
- التهيئة والمنشئات 10%
- معدات معلوماتيّة 15%
- برمجيات معلوماتيّة 33%

يقع تسجيل الاعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى ذلك أنّ لها انعكاسا إيجابيا على السنوات المحاسبيّة السّابقة.
ويقع امتصاصها على مدى ثلاث سنوات على أساس الدّراسة التي بررت إدراجها ضمن الأصول.

6. القواعد الخاصّة بالتجميع

6.1 معالجة فوارق التجميع

تمثّل فوارق التجميع الفوارق بين أسعار اقتناء السّندات والحصّة التي تمثلها في الأصول المحاسبيّة الصّافيّة للشركة المجمّعة. ويتمّ توزيع هذه الفوارق بين فوارق التقييم والقيمة الإضافيّة الناتجة عن الاقتناء كما يلي:

- فوارق التقييم:

وهي الفوارق بين القيمة الصحيحة للأصول والخصوم المحدّدة المقتناة وقيمتها المحاسبيّة في تاريخ الاقتناء.

- القيمة الإضافيّة الناتجة عن الاقتناء :

وهي الفرق بين فوارق التجميع وفوارق التقييم المحتسبة. ويتمّ إدراجها ببند "القيمة الإضافيّة" ويتمّ استهلاكها على مدّة استعمالها دون أن تتعدّى مدّة الاستهلاك عشرين سنة.

6.2 الأرصدة والمعاملات داخلة المجمّع

يقع حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع وكذلك الأرباح الكاملة والناتجة عنها والتي تخصّ شركات فرعيّة.

6.3 معالجة الأداء

يتمّ إعداد القوائم الماليّة الموحدة باعتماد طريقة الأداء المؤجّل. ويقع حسب هذه الطريقة الأخذ بعين الإعتبار للإنعكاسات الجبائيّة المقبلة، الأكيدة أو المحتملة، الدائنة أو المدينة، للأحداث والعمليّات الماضيّة أو الجاريّة. ويتمّ احتساب الأداء الدّائن المؤجل بالنسبة لكل الفوارق الزمنيّة التي يمكن طرحها إذا أمكن اعتبار أنّه من المحتمل تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح منه هذه الفوارق الزمنيّة. أما الأداء المدين المؤجل فيقع احتسابه بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة المطروحة حاليا والخاضعة للأداء في المستقبل

7. أهم المعالجات التي تمّ إجرائها في إطار إعداد القوائم الماليّة المجمّعة

7.1 مجانسة الطرق المحاسبيّة

لقد تمّ القيام بالتعديلات المطلوبة على القوائم الماليّة للشركات المنتميّة إلى مجال التجميع لغاية تطبيق الطرق المحاسبيّة المعتمدة من قبل المجمع قبل استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة، وقد تمثلت هذه التعديلات في:

- طرق استهلاك الأصول الثابتة الماديّة
- احتساب الممتلكات المقبولة والمقدّمة بعنوان الإيجار المالي حسب التمشي الإقتصادي
- حذف احتياطيات إعادة التقييم.

7.2 حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمّع :

وقد وقع حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم الماليّة المجمّعة، وقد شمل الحذف:

- الحسابات الجاريّة بين شركات التجمّع
- العمولات بين شركات التجمّع
- المدّخرات المكوّنة من طرف البنك بعنوان سندات الشركات المنتميّة إلى مجال التجميع
- أرباح الأسهم ومنح الحضور التي وزعتها الشركات المجمّعة لفائدة بنك تونس والإمارات
- التفويت في جزء من المستحقات على الحرفاء لفائدة شركة الإستخلاص السّريع
- التفويت في سندات مساهمة لفائدة التونسية الإماراتية للمساهمات.
- المخصصات المتعلقة بالتصرف في الصناديق من قبل البنك وشركة الاستخلاص السريع مع شركة تونس والامارات للتنمية.

8. الإيضاحات (الأرقام بآلاف الدنانير)

8.1 الأصول

الإيضاح 1 : خزانة وأموال لدى البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند في31 ديسمبر2022 ما قيمته 073 11 ألف دينار مقابل 586 36 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 وتفصيله كالآتي:

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
خزانة وأموال لدى الفروع	**6 256**	**7 302**
خزانة وأموال لدى البنك المركزي	**4 817**	**29 284**
المجموع	**11 073**	**36 586**

الإيضاح 2 : مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية.

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر 2022ما قيمته 149 160 الف دينار مقابل477 166ألف دينار في 31 ديسمبر2021 وتفصيله كالآتي:

المسمّى	2022/12/31	2021/12/31
مستحقات على المؤسسات البنكية	12 519	11 330
مستحقات على المؤسسات المالية	147 630	155 147
المجموع	**160 149**	**166 477**

الإيضاح 3 : مستحقات على الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر2022 ما قيمته 975 988 ألف دينار مقابل 914 945 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 تفصيلها كالآتي

المسمّى	2022/12/31	31/12/2021
حسابات جارية دائنة	110 472	103 373
قروض أخرى للحرفاء	817 312	804 814
قروض على موارد خاصة	48 204	37 727
المجموع الصّافي	975 988	945 914

الإيضاح 4: محفظة السّندات التجاريّة

بلغ رصيد هذا البند 178 346 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2022وتفصيله كالآتي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
السّندات التجاريّة	178 346	185 050
المجموع	**178 346**	**185 050**

الإيضــاح5 : محفظة سّندات استثمارات

بلغ رصيد محفظة سّندات استثمارات في 31 ديسمبر 2022ما قيمته 132 374 ألف دينار تفصيلها كالآتي :

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
سّندات الاستثمار	132 374	98 883
المجموع	**132 374**	**98 883**

الإيضاح 6 : أصــول ثابتــة

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر2022 ما قيمته 80 835الف دينار وتفصيله كالآتي :

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
اصول الغير الثابتة	1 217	785
اصول الثابتة	79 618	59 456
المجموع	**80 835**	**60 241**

تمت المصادقة خلال سنة 2022 على المعيار المحاسبي الجديد عدد 05 الخاص بالأصول الثابتة، ويتيح هذا المعيار إمكانية تقييم الأصول بإعتماد نموذج إعادة التقييم وذلك بإعتماد القيمة الصحيحة للأصل. وعادة ما يتم تحديد القيمة الصحيحة للأراضي والمباني من خلال إختبار يتم إجراؤه بشكل عام بواسطة خبراء محترفين ومؤهلين.

وعندما ترتفع القيمة المحاسبية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يجب أن يتم الإقرار بالزيادة مباشرة ضمن الأموال الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

وقامت الشركة الأمّ بإعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة 2022, وتم تسجيل إرتفاع للقيمة المحاسبية لهذه الوصول نتيجة لإعادة التقييم بمبلغ 31.829 مليون دينار تم تسجيلها محاسبين ضمن الأصول الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

الإيضاح 7: أصول أخرى

مثلت الأصول الاخرى في تاريخ 31 ديسمبر 2022 رصيدا صافيا 17 869 ألف دينار مقابل 29 701 ألف دينار في 31ديسمبر 2021 تفصيلـها كالأتي :

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
الحساب في طور التسوية	6 484	12 045
أصول أخرى	11 385	17 656
المجمـــــوع	**17 869**	**29 701**

الإيضاح 8: ودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية

هـذا تفصـيل الودائـع ومسـتحقات البنـوك والمؤسسـات الماليـة لمجمـع بنـك تـونس والامـارات الخـاص بسنة 2021 و2022:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
ودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية	202 163	149 710
المجموع	**202 163**	**149 710**

الإيضاح 9: ودائع وأموال الحرفاء

هذا تفصيل الودائع اموال الحرفاء لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2021 و2022:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
ودائع لأجل	440 526	526 097
ودائع وأموال أخرى	443 656	335 642
المجموع	**884 182**	**861 739**

الإيضاح 10: اقتراضات وموارد خصوصية

هذا تفصيل الاقتراضات والموارد الخصوصية لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2021 و2022:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
اقتراضات وموارد خصوصية	644	633
اقتراضات أخرى	96 279	117 714
المجموع	**96 923**	**118 347**

الإيضاح 11: خصوم أخرى

الخصوم الاخرى لمجمع بنك تونس والامارات تتمحور فيما يلي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
مرصودات للخصوم والأعباء	2 427	1 520
الحساب في طور التسوية	19 196	19 620
خصوم أخرى	24 100	22 728
المجموع	**45 723**	**43 868**

الإيضاح 12 : رأس المـــال

بلغ راس المال المجمع لبنك تونس والامارات مبلغ 90 000 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2022:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
رأس المـــال	90 000	90 000
المجموع	**90 000**	**90 000**

الإيضاح 13 : احتياطات

احتياطات المجمع لبنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
احتياطات مجمعة	153 348	143 508
المجموع	**153 348**	**143 508**

الإيضاح 14: نتائـــج مؤجّلـــة

النتائج المؤجلة لمجمع بنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
بنك تونس والامارات	(48 560)	(16 888)
المجموع	**(48 560)**	**(16 888)**

الإيضاح 15: نتيجة السنة المحاسبية

نتيجة السنة المحاسبية لمجمع بنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
حقوق الأغلبية	(30 303)	(32 427)
المجموع	**(30 303)**	**(32 427)**

الإيضاح 16: الأموال الذاتيّة وحقوق الأقليّة

هذا تفصيل لحقوق الاقلية:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
الاحتياط الخاص بالأقلية	152 344	155 786
نتيجة الأقلية	11 654	10 051
المجموع	**163 998**	**165 837**

الإيضاح 17: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

تتمثل الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة لمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
عمليات مع المؤسسات البنكية	1 716	982
عمليات مع الحرفاء	87 936	83 921
مداخيل أخرى	147	137
المجموع	**89 799**	**85 040**

الإيضاح 18: عمـــولات

هذا تفصيل للعمولات الخاصة بالمجمع بنك تونس والامارات:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
على العمليات البنكية	30 136	25 542
المجموع	**30 136**	**25 542**

الإيضاح 19: أرباح على محفظة السندات والعمليّات الماليّة

يتمثل تطوّر هذا البند كما يلي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
الربح الصافي على البنود قصيرة المدى	12 370	11 155
المجموع	**12 370**	**11 155**

الإيضاح 20: مداخيل محفظة الاستثمار

تتمحور مداخيل محفظة الاستثمار لمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2021 و 2022فيما يلي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
الأرباح والمداخيل المماثلة على المساهمات	7 844	5 170
الأرباح والمداخيل المماثلة على محفظة الاستثمار	1 345	1 010
الأرباح والمداخيل المماثلة على الشركات ذات الصلة	350	96
المجموع	**9 539**	**6 276**

الإيضاح 21: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

تتمثل الفوائد المدينة والاعباء المماثلة لمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
عمليات مع المؤسسات البنكية	8 560	5 848
عمليات مع الحرفاء	45 299	37 960
افتراضات وموارد خصوصية	9 328	8 227
فوائد واعباء أخرى	5 683	2 585
المجموع	**68 870**	**54 620**

الإيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة2022:

بحساب الألف دينار

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالأسهم	11 936	(1 404)
المجمـــوع	**11 936**	**(1 404)**

الإيضاح 23: تكاليـف العمـّال

تتمثل تكاليـف العمـّال للمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
الرواتب والمكملات	33 040	30 591
تكاليـف العمـّال أخرى	6 619	6 150
المجموع	**39 659**	**36 741**

الإيضاح 24: تكاليف عامة للاستغلال

تتمحور التكاليف العامة للاستغلال للمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2021 و2022 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
تكاليف عامة للاستغلال	3 561	3 073
تكاليف عامة اخرى*	14 386	16 974
المجموع	**17 947**	**20 047**

الإيضاح 25: مخصّصات الاستهلاكات والمدخّرات

تتمثل مخصّصات الاستهلاكات والمدخّرات لمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2021 و2022 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
مخصّصات الاستهلاكات	5 982	2 840
المجموع	**5 982**	**2 840**

الإيضاح 26: السيولة وما يعادل السيولة

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
خزينة الفروع بالدينار	4 765	6 067
خزينة الفروع بالعملة	1 489	1 235
البنك المركزي التونسي بالدينار	105	1 765
البنك المركزي التونسي بالعملة	4 712	27 519
البنوك والمراسلين الأجانب	12 520	12 559
قروض في السوق النقدية	104 146	110 201
افتراضات أخرى	(196 390)	(143 576)
المجموع	**(68 653)**	**15 770**

إيضاح تكميلي

دول الإقامة لشركات المجمع:

الشركة	القطاع	بلد التسجيل	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك تونس والإمارات	المالي	الدولة التونسية	% 100	الشركة الأمّ	تجميع تام	% 100
التونسية الإمارتية للمساهمات	المالي	الدولة التونسية	% 100	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 100
شركة الاستخلاص السّريع	المالي	الدولة التونسية	% 99,73	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 99,73
شركة ذات رأس مال تنمية	المالي	الدولة التونسية	% 100	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 100
شركة سيكاف تونس والامارات	المالي	الدولة التونسية	%1.62	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	%1.62

طبيعة العلاقة بين الشركة الام بنك تونس والإمارات وشركة تونس إمارات سيكاف:

شركة تونس إمارات سيكاف هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير يحكمها القانون رقم 2001-83 من 24 جويلية 2001 الخاص بقانون صناديق الاستثمار المشترك. تم إنشاؤه في 29 جانفي 2007 بمبادرة من بنك تونس والإمارات.

مجلس إدارة شركة تونس إمارات سيكاف تتكون أساسا من ممثلي مجموعة BTE، وبالتالي إدارة شركة تونس إمارات سيكاف تحت السيطرة الحصرية للمجموعة.

الصبغة القانونية لشركات المجمع :

الشركة	الصبغة القانونية	الغرض الاجتماعي
بنك تونس والإمارات	شركة خفية الاسم	مؤسسة بنكية
شركة الاستخلاص السّريع	شركة خفية الاسم	إستخلاص الارادات الحرفاء
شركة تونس إمارات سيكاف	شركة خفية الاسم	المساهمة ولاستثمار في الشركات
شركة ذات رأس مال تنمية	شركة خفية الاسم	التصرف في محفظة السندات

النتيجة لكل سهم للمجمع:

المسمّى	31/12/2022	31/12/2021
النتيجة الصافية	(30 303)	(32 427)
الحصة الخاصة بالأسهم ذات أولوية للربح		
النتيجة الصافية للاسهم العادية	(30 303)	(32 427)
معدل الأسهم العادية	3 500	3 500
النتيجة لكل سهم	**(8.658)**	**(9. 265)**

الأموال الذاتية :

المسمّى	رأس المال	الأسهم الذاتيّة	الاحتياطات المجمعة	نتائج مرحلة	النتيجة الصافيّة للسنة	المجموع
الرصيد في31/12/2021	**90 000**	**(840)**	**143 508**	**(16 888)**	**-32 427**	**183 353**
تطور الاحتياطات المجمعة			9 840	(31 672)		(21 832)
أرباح الفترة السابقة					32 427	32 427
مناب المجمع في النتيجة					(30 303)	(30 303)
الرصيد في 31/12/2022	**90 000**	**(840)**	**153 348**	**(48 560)**	**(30 303)**	**163 645**

بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية

السنة المحاسبية 2022

III. القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية

القــرار الأوّل

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى قراءة :

- تقارير مجلس الإدارة حول نشاط البنك وحول حسابات السنة المحاسبية 2022 (القوائم الماليّة الفردية والقوائم الماليّة المجمّعة) .
- تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية والمجمعة للسنة المحاسبية 2022.

تصادق الجلسة العامة العادية بدون أيّ تحفظ على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية الفردية والقوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022.

القــرار الثـاني

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الاستماع الى قراءة التقرير الخاصّ بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وبالفصل 200 وما يليه وبالفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تصادق على هذه الاتفاقيات.

القــرار الثـــالث

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الإطلاع على نتائج السنة المحاسبية 2022 تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا وبدون أي تحفظ على تصرّفهم خلال السنة المحاسبية 2022.

القـرار الــرابـــع

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر توظيف النتيجة المالية كما يلي(بالدينارات) :

(+) ما تــبقـــى من مـرابيـــــــــح 2021	: -48 559 970, 050
(+) النتيجة الصافية لسنة 2022	: -30 005 782, 160
(+) الاحطياط القانوني	: --
(=) ما تبقى للترحيل	: -78 565 752, 210

القـرار الخـــامس

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر تحديد بدلات الحضور بمبلغ صافي بـ 1.000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع مجلس إدارة وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

كما أنها تصادق على اسناد منح الحضور بمبلغ صافي بـ 2000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع للجان القارة المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي لجنة التدقيق الداخلي واللجنة التنفيذيّة للقرض ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير، وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

القـرار السّــادس

إنّ الجلسة العامة العـادية تصادق على تسميـة الأعضاء التاليين بمجـلس إدارة بنك تـونس والإمــارات عن الجانب الإماراتي منذ يوم 8 جويلية 2022:

1. السيد خليفة علي القمزي
2. عبد الله أحمد سلطان الحلامي عوضا عن السيد عـبـيـد مـراد السـويـدي
3. سعيد حمد علي الدرمكي عوضا عن السيد نـــاصـر شـطيـط الكتبـي
4. أحمد راشد محمد المهيري عوضا عن السيد صـقـر سـالم العـــامري
5. أحمد مبارك سالم المزروعي عوضا عن السيد محمد مـبـارك الهـــاجري

كما تصادق الجلسة العامة العاديـة على تسمية السيّد حـُميْد الدّرمكي متصرّفا مستقـلاّ ورئيسـا للجنة التدقيـق الداخلـي خلفا للسيد فوزي القبلي الذي كان يجمع رئاسة لجنتي التدقيق ولجنة المخاطر بصفة استثنائية وبموافقة البنك المركزي التونسي.

كما تصادق الجلسة العامة العاديـة على تسمية السيد لطفي فرادي عضوا ممثّـلا للدولة التونسية منذ يوم 217 فيفري 2023 من قِبل وزارة الاقتصاد والمـاليـة ودعم الاستثمار عوضا عن السيّـدة كلثوم حمزاوي.

وتكون هذه التسميات لباقي المدة النيابية وإلى حدّ انعقاد الجمعية العامة العادية التي تبتّ في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2024.

بـنـــك تـــونـس و الإمـــارات

Banque de Tunisie et des Emirats